# الفصل الأول

# الولوج الفلسطيني نحو التسوية السلمية

## أولاً: من الانشقاق الداخلي الفلسطيني إلى البحث عن تسوية سلمية

سبق وأن أشرنا إلى إن الانشقاق داخل حركة فتح كبري فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ فعلياً خلال جلسة مغلقة للمجلس الثوري لحركة فتح في مدينة عدن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في 17 كانون ثانٍ (يناير) 1983، عندما أعلن العقيد محمد سعيد مراغي (أبو موسى) رئيس غرفة العمليات العسكرية بشكلٍ واضح عن آرائه، حيث وجّه انتقاداً لاذعاً لسياسة فتح ورئيسها ياسر عرفات دون ذكر اسمه. وأشار في البيان الذي تمَّت صياغته بواسطة المنشقين بشكلٍ جماعي وتمَّ توزيعه بعد إعلان الانشقاق، معارضة أية تسوية سلمية مع إسرائيل لأن الهدف هو تحرير كامل فلسطين، تطبيقاً لميثاق منظمة التحرير الذي انتهكته سلسلة من قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ودبلوماسية ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. كما عبّر عن معارضة المنشقين لخطة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وخطة القمة العربية التي تبناها الزعماء العرب في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982، ورفضهم للمفاوضات الفلسطينية مع العاهل الأردني، وللاتصالات الجارية مع القيادة المصرية، ومع أنصار السلام من الإسرائيليين. وقد دعا البيان إلى استئناف الكفاح المسلح انطلاقاً من لبنان وهضبة الجولان والضفة الغربية، وإلى انطلاق الكفاح المسلح من الأردن بعد الإطاحة بالنظام الهاشمي فيه. بالإضافةِ إلى القيام بعمليات تستهدف ضرب وتصفية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وإنهاء الهيمنة الأمريكية على المنطقة، كما رفض نمر صالح عضو اللجنة المركزية في منظمة التحرير مشروع السلام العربي الذي تبنّته القمة العربية في فاس [1].

[1]- إريك رولو، **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**، ص6؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص780-781؛ توما، **منظمة التحرير**، ص169؛ شبيب، "**منظمة التحرير**"، ص17-21.

ولذلك: فإن الخلافات الفلسطينية الداخلية حول الموقف من الأنظمة العربية، أدّى إلى تصدُّع صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان؛ ففي الوقت الذي استمر به العديد من قادة حركة فتح بدعم وتأييد حملة عرفات الدبلوماسية لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة الرئيس ريجان، ذلك التعديل الذي يؤدّي إلى إقامة (كيان) ذي حكم ذاتي في الضفة الغربية. أصرَّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعدد كبير من مقاتلي التنظيمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح، وعلى أهمية محاربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهتين: الشعبية لتحرير فلسطين والديمقراطية لتحرير فلسطين قد امتنعتا عن دعم المنشقّين على حركة فتح، إلاَّ أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها أثّر على درجة الانقسام، التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة الرسمية العربية، وحول مسألة مواصلة الكفاح المسلح [1].

ومن المعلوم: أن رفض الأردن قبول الدور الذي خصصته له اتفاقيات كامب ديفيد سمح بتحسين العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير؛ فالأردن كان يحظى بحقٍّ دولي معترف به على الضفة الغربية من خلال القرارين الدوليين: (242) و(338)، ويشارك بطرق شتّى في إدارة الأراضي المحتلة. وكانت مبادرة ريجان قد أكّدت مرة أخرى أهمية الأردن، غير أن الملك حسين لم يكن بإمكانه التحرّك بمفرده، لأنه يُدرك الحاجة إلى كفالة فلسطينية تسمح له بالمشاركة المحتملة في عملية السلام. ولذلك فإن اتفاقاً مع منظمة التحرير سيسمح له بالحدِّ من إمكانية زعزعة نظام حكمه داخلياً، في حين أن مبادرة ريجان تمنحه حماية أمريكية في وجه التهديدات الإسرائيلية [2].

وكان ياسر عرفات قد توجّه إلى عمَّان في تشرين أول (أكتوبر) 1982 ورسّخ مصالحته مع العاهل الأردني، وأُقيمت بناءً على ذلك سلطات تنسيق بين الجانبين، ثمَّ في كانون أول (ديسمبر) تمّت المصادقة على اتحاد فلسطيني أردني في المستقبل. أما آنياً فقد تمَّ الاتفاق على تشكيل وفدٍ مشترك بين المنظمة والأردن، أو على مشاركة فلسطينية في وفدٍ تشكّله الجامعة العربية للتفاوض مع إسرائيل [3].

---

[1]- سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص229.

[2]- لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص489.

[3]- المرجع السابق، ص489.

ويبدو أن الفكر السياسي لمنظمة التحرير قد تطوّر بعد الخروج من بيروت، فقد كان على قيادتها: أن تتحسّس لها طريقاً وسط الظلمات. وكان هناك من يرى: أن مجمل الظروف والمواقف، بات يفرض على المنظمة التوجّه إلى إسرائيل رأساً. وكان ياسر عرفات لا زال يُعلّق آماله على الإدارة الأمريكية، ويظن أن اعتراف تلك الإدارة بمنظمته قد يجنّبه الاعتراف بإسرائيل قبل الحصول على ثمنٍ مناسب لذلك الاعتراف. بينما رأى آخرون: أن ذلك الوهم الأمريكي لن يتحقق، لأن إسرائيل قادرة على تبديده بما لها من تأثير على صنع القرار في واشنطن. ففي جلسة تحضيرية لمؤتمر وطني فلسطيني أواخر عام 1982، وقف الدكتور عصام السرطاوي - أبرز المؤيدين لحوارٍ فلسطيني إسرائيلي - معبراً عن ذلك الرأي صراحةً في جلسةٍ مغلقة بالقول: "**إن الوقت قد حان لكي تقوم منظمة التحرير بالاتصال رسمياً وفعلياً بإسرائيل**". ثمَّ أشار السرطاوي إلى قرارات سابقة للمنظمة بالاتصال بأطرافٍ يهودية متعاطفة مع الحق الفلسطيني؛ كالقرار الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1977، وأضاف: بأن هذه المواقف المائعة في رأيه لم تعد تكفي، وإنه لم يعد ثمة مفر أمام المنظمة سوى الاعتراف بالقرار (242) حتى تقبلها الولايات المتحدة وإسرائيل طرفاً مسئولاً في عملية التفاوض. لقد كان كلام السرطاوي هذا خطيراً للغاية، مما دعا بعض الحضور للثورة ضده؛ فاضّطرَّ للقول: "**إننا طُردنا من لبنان وأُلقي بنا في تونس، وما لن نسارع إلى الالتحاق بالعملية السلمية، فإننا سوف نجد أنفسنا واصلين إلى تمبكتو** (عاصمة مالي) **وليس إلى تونس فقط**" [1].

وعندما اشتّد النقاش داخل الجلسة المغلقة التي كان يحضرها عرفات، خشِي الأخير أن تظهر من خلال المناقشات خطوط الاتصالات التي كانت مقامة بالفعل مع عناصر يهودية وإسرائيلية، الأمر الذي قد يؤثّر على وحدة الفصائل الفلسطينية، وما قد يؤدّي إلى الانقسام داخل صفوف المنظمة؛ فاضّطر لمقاطعة حديث السرطاوي وطرده من القاعة ووضعه قيد الاعتقال والإقامة الجبرية. ويبدو أن الذي ساعد السرطاوي على الجرأة أكثر في اتصالاته، هو أن تياراً واقعياً في المنظمة بدأ يميل إلى اتجاهه. وقد عبّر ذلك الاتجاه عن نفسه بقرارٍ صدر فيما بعد عن المجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) 1983، وردت فيه إشارة: إلى القرار السابق اتخاذه في دورة المجلس الذي عُقد عام 1977، بدراسة التحرّك مع القوى

[1]- محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام، أوسلو - ما قبلها وما بعدها** (3)، ط7، القاهرة، دار الشروق، 2001، ص146-147.

اليهودية خارج إسرائيل. أما في الدورة التي عُقدت عام 1983، فقد جاء القرار الجديد ليقول في البند السادس منه بضرورة الاتصالات **مع القوى اليهودية**. ومن ثمَّ كان حذف التحفّظ بكلمتي "**خارج إسرائيل**"، نقلة مهمة لم يلاحظها أحد، وكان تفسيرها هو أن تمتد خيوط الاتصالات الفلسطينية ليس فقط مع اليهود خارج إسرائيل، وليس فقط مع القوى المؤيدة للسلام على هامش الحياة السياسية فيها، وإنما أيضاً مع قوى الحكم والمعارضة في إسرائيل ذاتها. وقد وافق على هذا الاتجاه عددٍ من القادة التاريخيين في المنظمة من بينهم: خليل الوزير (أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو إياد) الذي بدأ يتجاوب مع هذا الاتجاه؛ بينما كان قادة آخرون مثل محمود عباس (أبو مازن) يؤيدون تلك الاتصالات من الأصل بتأثير قناعات توصّلوا إليها [1].

## ثانياً: المحور الفلسطيني الأردني المصري
## وطرق بوابة واشنطن للاعتراف بمنظمة التحرير

ومهما يكن من أمر: فلقد أدّى ذلك الانشقاق الخطير داخل أروقة حركة فتح إلى اضّطرار ياسر عرفات بعد خروجه من طرابلس فيما سُميَّ بالخروج الثاني، للعروج على مصر وهو في طريقه إلى اليمن واجتماعه بالرئيس المصري حسني مبارك، مما أحدث وقتذاك ضجّة في الساحة الفلسطينية، لأن ذلك يعني خرقٍ لقرارات مؤسسات الحركة القومية العربية الفلسطينية، وبخاصة قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر من 14-22 شباط (فبراير) 1983، التي كانت قد اشترطت إقامة علاقات مع القاهرة بعد تخلّيها عن اتفاقيات كامب ديفيد، كما ورفضت مبادرة الرئيس ريجان وقبلت بالمبادرة العربية في فاس عام 1982، كما تمّت الموافقة على الاتحاد مع الأردن. ولذلك استغلَّ المنشقّون عن حركة فتح وكذلك النظام الرسمي السوري ذلك الاجتماع؛ لدعم مطالبتهم بتنحية عرفات عن رئاسته للجنة التنفيذية في المنظمة على أمل إقامة قيادة بديلة، غير أن القوى الوطنية الفلسطينية رفضت رؤية ذلك الاجتماع كحدثٍ حاسم، كما رفضت دعوة المنشقّين ومؤيديهم وأيّدت بشكلٍ عام موقف اللجنة المركزية في فتح [2].

---

[1]- المرجع السابق، ص147-148.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص171؛ بسيسو، **منظمة التحرير**، ص31-32؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص489.

ويرى الدكتور مخيمر أبو سعدة الأستاذ المشارك في العلوم السياسية في جامعة الأزهر-غزة، أن السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجّه إلى مصر وإنهاء القطيعة مع النظام المصري، تعود لعدة أسباب منها، **أولاً:** إنه بسبب عدم قدرة القوات السورية على صد العدوان الإسرائيلي على لبنان وعن قوات الثورة الفلسطينية، خصوصاً وأن منظمة التحرير كانت على وشك توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي مع سوريا. فبخروج منظمة التحرير من لبنان، زادت قناعة المنظمة بأن إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي لا تخدم الوطنية الفلسطينية؛ فكان لا بد من استرجاع دور مصر القومي لصالح القضية الفلسطينية. **وثانياً:** فإن وقوف سوريا إلى جانب القوات المنشقّة عن حركة فتح ومساعدتهم في ضرب القوات الموالية لعرفات في طرابلس، أدّى إلى إعادة حسابات عرفات بعد انغلاق الأبواب السورية في وجهه؛ فاضطر للتوجّه إلى مصر والأردن لاعتبارات سياسية وإستراتيجية. فمصر منذ توقيع كامب ديفيد كانت على علاقة سيئة بالنظام السوري، ولذلك كان لا بد من فتح علاقات جديدة مع تلك الدول [1].

وفي السياق نفسه: يرى القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر، بأن تدهور علاقات ياسر عرفات مع سوريا، فجّر مفاجأة لدى وصوله إلى مصر دون مقدمات بعد سنوات من المقاطعة العربية لها، رغم تحذيرات بعض قيادات حركة فتح. وبعد ذلك فُتحت صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية – المصرية وفي العلاقات العربية أيضاً، وقد اعتبر عرفات أن زيارته إلى مصر كانت اضطرارية، مشيراً إلى أن الظروف قد تغيّرت وأنه لا بد من عودة مصر إلى موقعها الطبيعي، لمواجهة سوريا وحلفائها من التنظيمات الفلسطينية، والتي تدهورت العلاقة بينه وبينها وكانت أحد أسباب زيارته لمصر. وقد برز ذلك في تصريحات لعرفات: بأنه لا يمكن لأحد أن يقبل أن تناصب الثورة الفلسطينية العداء لمصر وسوريا، في الوقت الذي تتآمر فيه الأخيرة على وحدة منظمة التحرير والثورة الفلسطينية. وبالتالي: فإن تراجع دور ومكانة الثورة الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، خلق حالة من الحراك في التفكير السياسي لعرفات، جعله يُقدم على هذه الخطوة باعتبار أن مصر قد تكون أحد مفاتيح التسوية في المنطقة [2].

---

[1]- **مقابلة شخصية مع الدكتور مخيمر أبو سعدة** في غزة بتاريخ 2011/9/27، والدكتور أبو سعدة هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة الأزهر - غزة، ومحلل سياسي مرموق.

[2]- **مقابلة مع جميل مزهر** بتاريخ 2011/9/27.

بينما يرى الدكتور إبراهيم أبراش: أن السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجّه إلى مصر وإنهاء القطيعة مع النظام المصري، يعود للاتصالات الأمريكية الفلسطينية التي جرت في نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان علم 1982، من خلال المبعوث الأمريكي (اللبناني الأصل) فيليب حبيب. ففي هذه الاتصالات قدّمت الإدارة الأمريكية وعوداً للفلسطينيين، بأنه في حالة خروج قوات منظمة التحرير من لبنان، فسوف تنظر واشنطن بالاعتراف بالمنظمة وبتحريك العملية السلمية من جهة. ومن جهةٍ أخرى فإن المنظمة صُدمت بسلبية موقف أنظمة الصمود والتصدي وخصوصاً سوريا، وشعر ياسر عرفات بأن العرب خذلوه. ومن هنا قرر خوض خيار التسوية السلمية وكانت مصر البوابة المناسبة لذلك نظراً لتوقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل ولعلاقاتها المتميزة مع واشنطن [1].

أما المفكر الفلسطيني غازي الصوراني ونظراً لأهمية ما قاله، فيما يخص السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجّه إلى مصر، فإننا نورده حرفياً، حيث يقول: "**أرى من المفيد العودة إلى الوراء قليلاً لدراسة العلاقة بين عرفات وأنور السادات؛ فعلى الرغم من القطيعة الرسمية العربية مع السادات بمجرد توقيعه كامب ديفيد خريف عام 1978، فإن عرفات حافظ على قنوات للاتصال بالسادات، عبر القنوات السرية (الدبلوماسية والأمنية المصرية والفلسطينية)، وعبر عناصر فلسطينية ذات ارتباط معروف بأجهزة الأمن المصرية. وفي هذا الجانب: اعتقد أن كل من النظام المصري وعرفات، كانا حريصين على استمرار العلاقة فيما بينهما بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم في مصر. وكذلك الأمر- وإن كان بدرجاتٍ أقل- بالنسبة لعلاقة عرفات مع النظام السعودي، فحين قام الجيش الإسرائيلي بعدوانه على لبنان صيف العام 1982، حرص أبو عمار على استمرار تواصله الهاتفي بكل من الملك السعودي خالد، وبعد وفاته بالملك فهد، بالتوازي مع التواصل بالرئيس المصري حسني مبارك. مما كان يشي بانحيازٍ معلن قريب لعرفات، نقيضاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني ومواثيق منظمة التحرير، ونقيضاً لمجمل مواقف وسياسات الفصائل الوطنية الفلسطينية**".

ويستطرد الصوراني قوله: وفي سياق قطيعته المفتعلة مع سوريا، واستدراجه المعارضة الفلسطينية للاقتتال في طرابلس الشام خريف عام 1983، عزّز عرفات تواصله مع مبارك،

[1]- مقابلة مع إبراهيم أبراش بتاريخ 2011/11/26.

ويُقال إن غواصة مصرية هي التي أوصلته سراً ليُفجِّر الاقتتال إياه. أما عن تأمين وصوله إلى مصر، فقد كشف ياسر عرفات في حديثٍ صحفيٍّ مع جريدة القبس الكويتية في 30 نيسان (أبريل) 1984، عن أنه طلب من الكاتب المصري المعروف لطفي الخولي الاتصال بمبارك ليحصل له على ضمانات من إسرائيل، بألاَّ تغتاله في الطريق من شواطئ طرابلس إلى سفن (حلف الأطلسي)، التي نقلته من طرابلس إلى اليمن؛ فتونس. وليتأكّد عرفات بنفسه من سلامة الإجراءات، اتّصل بأسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك، الذي أكّد له بأن الخولي فعلها واتصل بمبارك، وأن الأخير حصل على ضمانة من الإسرائيليين. ثمَّ فاجأ عرفات الجميع بنزوله في ميناء بور سعيد في 24 كانون أول (ديسمبر) 1983 ولقائه مبارك. ولذلك لم يكن مستغرباً رد فعل مجلة الهدف الصادرة عن (الجبهة الشعبية)، حيث وضعت صورة عرفات على غلافها ووصفته بـ "المنبوذ" و"سادات فلسطين". أما تبرير عرفات في توجهه إلى مصر وهو القائد الفرد، الذي لا تعوزه الذرائع والمبررات لأي قرار يتخذه، فقد توجه إليها باعتبارها بوابة الحل السياسي من ناحية، وموقع بديل عن سوريا المغلقة في وجهه آنذاك من ناحيةٍ ثانية [1].

بينما يرى الدكتور جمال كايد: بأن إقدام عرفات على زيارة مصر وإلغاء المقاطعة الرسمية الفلسطينية مع النظام المصري، يأتي في سياق القناعة التي تولّدت لدى عرفات: بأن لا إمكانية لشن حرب ضد إسرائيل بدون مصر، وأن تصدُّع جبهة الصمود والتصدّي وتصادم المصالح، وعدم القدرة على ملء الفراغ الذي تركه خروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وفيما بعد انشغال العراق بحربه مع إيران، ترك المجال واسعاً للنظام السوري لمحاولة فرض هيمنته على منظمة التحرير ولبنان، كذلك: تصدُّع الغطاء السياسي نتيجةً لدخول المنظمة في محاور لا تلقى إجماعاً عربياً، بينما كانت مصر تقوم بتأمين هذا الغطاء خصوصاً بعد حرب عام 1973. لذلك فإن تشتت القوات الفلسطينية في غير عاصمة عربية، وابتعادها عن دول الطوق الرئيسية بعد طردها من الأردن ولبنان وخروج مصر من معادلة الصراع، فكل ذلك ما كان يسعى إليه النظام السوري لإتمام هيمنته على المنظمة وحرمانها من موطئ قدم، ليكون قادراً على التأثير في دائرة الفعل فكان لا بد من قلب الطاولة وإيجاد مقعد جديد لعرفات على الطاولة؛ فأتت زيارته إلى مصر كأمرٍ طبيعي للعودة إلى الحاضنة المصرية، ومن ثمَّ استكمال ذلك بتوجهه إلى الأردن لتوحيد المواقف من أجل

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني بتاريخ 2011/12/15.

الدخول في عملية التسوية السلمية. وحين تمكّن عرفات من المحافظة على شرعيته، واستطاع عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان، وتمَّ انتخاب الشيخ عبد الحميد السايح بدلاً من خالد الفاهوم الذي آثر البقاء في سوريا، وإفشال المخطط السوري الذي كان يسعى لسحب الشرعية عن عرفات، بمراهنته على عدم قدرته في عقد المجلس الوطني. وبالتالي: تمَّ على أثرها تغيير قواعد اللعبة مجدداً، فاستطاع عرفات إعادة العلاقات السياسية مع مصر والأردن، وإيجاد موطئ قدم له عسكرياً في الساحة اللبنانية بالتعاون مع حلفائه من الحركة الوطنية اللبنانية [1].

كما ويرى الكاتب محسن الخزندار: أن عوامل سياسية وعسكرية ومتغيّرات عدة في المواقف السياسية حول القضية الفلسطينية، أقنعت ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بأن العودة للحاضنة المصرية بعد خروجه من طرابلس عام 1983، هو أفضل البدائل الممكنة لمنظمة التحرير على ضوء الوقائع والمعطيات السياسية والعسكرية والجماهيرية المحلية والعربية والدولية ومنها [2]:

1. مواجهة التحديات الجديدة في إدارة الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة.
2. الحفاظ على كوادر منظمة التحرير والتنظيمات الفدائية وأفرادها التي كانت ما تزال متمركزة بشرق لبنان وشماله.
3. كان لا بد لمنظمة التحرير من الحفاظ على علامة متميّزة مع الحكومة المصرية، حيث أن الظروف الدولية مهيأة بقوة للاعتراف بمنظمة التحرير كطرفٍ أساسي لا يمكن تجاوزه للوصول إلى حل لأزمة الشرق الأوسط، ولا بد من الدعم المصري والسياسي لما تحظى به مصر من قوة إقليمية ودولية.
4. وعندما اختار ياسر عرفات الحاضنة المصرية، فإنه كان يخطط لإعادة إطلاق إستراتيجية ودبلوماسية فلسطينية غير مسبوقة في تاريخ السياسات الفلسطينية.
5. أن فقدان منظمة التحرير للقاعدة الجغرافية التي قامت عليها كينونتها في المنفى بعد خروجها من طرابلس عام 1983، والتي خسرت بخروجها مقر القيادة في لبنان. مما أدى إلى تدمير القسم الأكبر من البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، ولذلك سعى

[1]- **مقابلة مع جمال كايد** بتاريخ 2011/8/7.

[2]- **مقابلة مع محسن الخزندار** بتاريخ 2011/10/18.

عرفات لإجراء مصالحة مع مصر مضحياً بمرتكزات أساسية يعتمد عليها وأهمها الدعم العربي والدعم السوفيتي.

لقد كانت المحادثات بين عرفات وحسين شاقة ودقيقة، لأنها تمّت وسط أحداثٍ سريعة الوقع، جرت في الشرق حيث المأساة اللبنانية، وفي منطقة الخليج حيث الحرب العراقية الإيرانية التي دخلت مراحلها الحاسمة، مما يعني أن تلك المحادثات كانت محكومة في بعض الأوقات بالمضاعفات التي تنجم عن تلك الأحداث والتطورات التي تنتهي إليها. ولكن ذلك لا يمنع من وجود مؤشرات ايجابية انطوت على لقاء عمَّان بين الزعيمين؛ فذلك اللقاء تمَّ بعد الخروج الفلسطيني من طرابلس الذي انتهى بتحلل منظمة التحرير من آخر محاولات الاستقطاب والسيطرة على قرارها السياسي كما يرى البعض. كما أنه يتم بعد أن تأكّد للقيادة الفلسطينية، أن أسلوب العمل داخل المؤسسات الفلسطينية الذي أدّى إلى التوافق المشلول، لا يمكن أن يقود إلى إنقاذ الأرض. وقد كان من المفاجآت الكبرى أن عرفات وجد نفسه ضد الأقلية في اللجنة المركزية لحركة فتح، عندما اجتمعت في الكويت بعد يومين من التوصّل إلى مسوّدة اتفاق عمَّان في نيسان (أبريل) 1983، وكان رأي الأقلية بمثابة الفيتو ضد الاتفاق، كذلك تمَّ اللقاء بين الزعيمين بعد محادثات واشنطن التي أجراها الرئيس المصري والعاهل الأردني مع الرئيس الأمريكي ريجان بشأن القضية الفلسطينية [1].

وثمة دروس مستفادة من وراء ذلك اللقاء بين عرفات وحسين بيانها كالآتي [2]:

1- إن الحل السياسي رغم العامل الدولي المساعد، ما زال بيد الجانب العربي وبالتحديد في يد الأردن ومنظمة التحرير، ذلك أن اتفاق الجانبين على مبادرة مشتركة واضحة المعالم يضع المجتمع الدولي وخاصةً الولايات المتحدة أمام مسئولياته.

2- إن الجانبين يمكنهما الاستفادة من الجهود العربية وخصوصاً من قِبل مصر والسعودية والمغرب، آخذين في الاعتبار أن القرار لهما وحدهما، وأن دور الآخرين هو الدعم الكفيل بإيجاد الإطار الملائم لمفاوضات حل القضية الفلسطينية. إذ يجب ألاَّ يغيب عن البال: أن هدف المحادثات بين الأردن والمنظمة، لا يخرج عن كونه محاولة للمزج بين المبادرات المطروحة أملاً في التوصّل إلى الإطار المناسب.

---

[1]- أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، ط1، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1414هـ (1993م)، ص20.

[2]- المرجع السابق، ص20-21.

3- إن على الجانبين أن يعملا باتفاقهما على اختبار مواقف الإدارة الأمريكية وبصفة خاصة تجاه منظمة التحرير، وكان الملك حسين قبل صدور بيان 10 نيسان (أبريل) 1983، الذي أعلن فيه أنه لن يتفاوض منفرداً نيابةً عن أحد، قد بعث إلى الرئيس الأمريكي برسالة خاصة من 5 صفحات يحدد فيها أسباب الفشل ومنها:

- إن خطة الرئيس ريجان باستبعادها المنظمة عن عمد، لم تعطِ لعرفات وزملائه الواقعيين سوى دافع ضئيل لمساندتها.
- إن فشل الإدارة الأمريكية في حمل إسرائيل على سحب قواتها من لبنان، قد نسف بقوة مصداقيتها في العواصم العربية.
- وأخيراً معارضة السوفييت المباشرة للخطة، والعمل المتواصل ضدها من جانب سوريا.

وحسب قول الدكتور إبراهيم أبراش: فإن القيادة الفلسطينية كما أعادت علاقاتها مع مصر؛ فقد فعلت الشيء نفسه بالنسبة لتحسين علاقة المنظمة بالأردن، فقد أدرك ياسر عرفات أن أنظمة الصمود والثورية بدأت قوتها تضعف وتفتر، كما وأخذت مواقفها من فلسطين بالتراجع، فهي لم تسمح بتمرير نهج التسوية حتى لا يتم الكشف عن أيديولوجياتها وشعاراتها، وعليه: كانت الأردن كمصر أصدقاء واشنطن، وموقعهما الجغرافي ضروري ولا غنى عنه لأي تحرك سياسي في ظل التسوية [1].

بينما يعيد غازي الصوراني، السبب الذي دعا عرفات للتوجه نحو الأردن وإعادة علاقات منظمة التحرير بالأردن، بأن كان لزميله محمود عباس (أبو مازن) الذي كان - وما زال- على يمين عرفات، دوراً رئيسياً في تحديد وصياغة العلاقة مع الأردن، حيث صدرت وثيقة سياسية مشتركة تؤطر هذه العلاقة، وكان ذلك بالتأكيد برضا وموافقة عرفات. لكن موقف الفصائل الفلسطينية المعارضة (اليسارية خصوصاً) وقسم هام من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، خاصة صلاح خلف (أبو اياد) خلال اجتماع اللجنة المركزية في الكويت، أدّى إلى رفض الاتفاق مع الأردن وإلغاءه فيما بعد [2].

---

[1]- مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[2]- مقابلة مع غازي الصوراني.

وحسب قول محسن الخزندار: فإن القيادة الفلسطينية استحسنت التوجّه نحو الأردن لتوحيد موقفهما معاً، من أجل إيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، بعد أن كان هذا التوجّه من المحرّمات الفلسطينية، وذلك: بعد حدوث تغييرات في جدولها وحيث:

1. هدفت القيادة الفلسطينية إلى مسألة إضافة قيام الدولة الفلسطينية في جدول الأعمال السياسي إلى منظمة التحرير.
2. سعت لضمان مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني.
3. أرادت القيادة الفلسطينية الالتفاف على المعارضة الأمريكية، بتنسيق جهود الدبلوماسية الفلسطينية رسمياً مع الجهود الدبلوماسية الأردنية اعتباراً من عام 1983.

فجاء نتيجة التوجّه إلى الأردن، أن قاد التحالف بين منظمة التحرير والأردن إلى التوصّل إلى اتفاق استراتيجي دبلوماسي مشترك، أدى إلى تلبية الشروط الأمريكية المتعلقة بمشاركة الفلسطينيين في عملية السلام. وكانت للأردن مصلحة وغاية في التنسيق مع منظمة التحرير لعدة عوامل محلية وإقليمية أهمها: السياسة الإسرائيلية، فبعد أن جاء تصريح أرئيل شارون عام 1982، بأن الأردن هي فلسطين، وكذلك تصريحه عام 1984 بأن الضفة الشرقية لنهر الأردن ملكٌ لإسرائيل وسيستوطنها اليهود، أو بعبارةٍ أخرى فحواها أن الأردن هي فلسطين، وكذلك ما سبقتها من تصريحات صادرة عن وزراء إسرائيليين. لذا: سعت الأردن حثيثاً لتنشيط عملية السلام بعد عام 1982 عبر الولايات المتحدة، واعتبرته في سلم الأولويات الضرورية لأمن واستقرار الأردن ولاستباق التهديدات الإسرائيلية [1].

ويبدو أن ذلك اللقاء المهم فجّر من جديد الخلافات الفلسطينية- العربية من جهة، والخلافات الفلسطينية الداخلية من جهةٍ أخرى؛ فقيادة حركة فتح: كانت قد فوجئت بتلك الزيارة وبذلك اللقاء، حيث أدانتها اللجنة المركزية لحركة فتح ووصفتها بأنها خطوة في غير وقتها [2]. وبالتالي: فإن عملية الانشقاق التي حدثت في أروقة حركة فتح، وما تبعها من بلبلة عسكرية وسياسية في منظمة التحرير كانت قاسية وسلبية وضارة ومحبطة؛ مما أفقد قيادة المنظمة أسلحتها الرئيسة وأوجدت لها المبررات والذرائع لتحتمي بها في ولوجها ساحة الحلول

[1] - **مقابلة مع محسن الخزندار.**

[2] - **"ياسر عرفات من الثورة إلى الدولة"**، ج2، 24 آذار (مارس) 2009، وكالة سما للأنباء؛ www.samanews.com/index.php?act=show&id=17924.

السلمية، بما فيها من تنازلات وتخلّي عن كثيرٍ من الثوابت والمنطلقات الثورية التي بدأت بها طريقها النضالي عام 1965[1].

لذلك: لم يستحدث خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت، واحتدام الخلافات الفلسطينية الداخلية تهافت القيادة الفلسطينية على برامج التسوية السلمية، وإنما كان أحد العوامل الضاغطة التي مثّلت مبرراً لتخفيض سقف المطالب الفلسطينية، ولمزيدٍ من التنازلات عن الثوابت الوطنية المتفق عليها فلسطينياً[2]، من الدولة الفلسطينية الديمقراطية عام 1968، إلى البرنامج المرحلي بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم استرداده من فلسطين عام 1974.

وتلاحقت الأحداث داخل أروقة منظمة التحرير، فقد أدّت الظروف الناشئة على الساحة الفلسطينية إلى اصطفاف جبهوي جديد في إطار الحركة القومية الفلسطينية، أكّد انتسابه إلى منظمة التحرير وتمسّكه بالوحدة الوطنية واستقلالية القرار الفلسطيني وبالنهج الثوري المعادي للاستعمار. وتألّف من الجبهتين: الديمقراطية والجبهة الشعبية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية إبّان الاقتتال في طرابلس، وأصدر بيانه الأول في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1983، واعتمد هذا التنظيم الجبهوي في تسويغ مصداقية وجوده على ضرورة الإصلاح الديمقراطي، باعتباره وسيلة تعميق النهج الوطني الثوري وسُمي **بالتحالف الديمقراطي**. واستمر هذا التحالف بدعوة أطرافه إلى الحوار الوطني بين جميع الفصائل الفلسطينية، لإعادة اللحمة الوطنية وإخراج منظمة التحرير من المأزق الذي انزلقت إليه نتيجة الانشقاق في فتح وتداعياته، وخصوصاً توتير العلاقات بين النظام السوري والمنظمة، أو على الأصح بين هذا النظام وقيادة فتح وهي أكبر فصيل فلسطيني، وذلك بإبعاد عرفات من دمشق وانقطاع الفصائل التي كانت قيادتها متواجدة في دمشق عن هيئات منظمة التحرير[3].

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي** بتاريخ 2011/1/18.

[2]- محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، سلسلة الثقافة القومية (20)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون ثانٍ (يناير) 1991، ص43.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص172-173.

وسرعان ما تطور الحوار بين قادة فتح والتحالف الديمقراطي واستقطب اهتمام المحافل الفلسطينية والعربية والدولية، وكان للرئيسين: اليمني الجنوبي علي ناصر محمد والجزائري الشاذلي بن جديد دورٌ بارز فيه، كما شجّع على نجاحه، الدور البارز للاتحاد السوفيتي الذي عمل على إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتسوية العلاقات السورية – الفلسطينية على أسس سليمة من جهةٍ أخرى. وبالفعل تمَّ الاتفاق في 27 حزيران (يونيه) 1984 بين الفصائل الخمسة (التحالف الديمقراطي) في عدن، على حل القضايا السياسية والتنظيمية التي أفرزتها الأحداث على الساحة الفلسطينية. وبدا جلياً أن تنفيذ الاتفاق ومراعاة منطلقاته، سيؤدي إلى إزالة آثار الانشقاق السلبية، وإعادة اللحمة الوطنية إلى حركة التحرر القومي الفلسطينية، مما أدّى فيما بعد وفي 13 تموز (يوليه) من العام نفسه، للتوقيع رسمياً على اتفاق عدن فأصبح يُعرف باتفاق عدن - الجزائر[1].

غير أن التطورات التي أعقبت اتفاق عدن - الجزائر لم تكن ايجابية؛ فالحوار الفلسطيني السوري ومساعي قادة اليمن الجنوبي والجزائر والمسئولين السوفييت، لتسوية العلاقات بين هذين الطرفين لم تثمر، واستمر النظام السوري في رفضه تسوية العلاقات مع حركة فتح وقادة المنظمة الشرعيين، وفي تأييد المنشقين والفصائل التي وقفت إلى جانبهم. وفي الوقت نفسه ألّف المنشقّون عن فتح والفصائل الفلسطينية المتعاونة مع سوريا مثل: الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) بقيادة أحمد جبريل، وجبهة النضال الشعبي، تحالفاً أسموه "**التحالف الوطني**"، وقد اتخذ هذا التحالف موقفاً متناقضاً مع اتفاق عدن - الجزائر؛ فاشترط إقالة ياسر عرفات بدون الرجوع إلى المجلس الوطني الفلسطيني[2].

وعلى ما يبدو، فإن أصحاب الاتجاه اليميني في المنظمة لعبوا على وتر تخويف السلطات الأردنية، فقد اتهموا سوريا بالتآمر على الشعب الفلسطيني بتحالفها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بل ووصل بهم الأمر إلى الادعاء بأن سوريا ستعمل على إشعال جبهتها مع الأردن، وأنها ستقوم نيابةً عن إسرائيل بإشغال الأردن وتخويفه من خلال اشتباكات عسكرية محدودة، أو تنفيذ عمليات مسلحة فوق الأراضي الأردنية[3]. ووصل الأمر بأصحاب هذه

---

[1]- المرجع السابق، ص173.

[2]- المرجع السابق، ص179.

[3]- **مجلة البيادر السياسي**، العدد 29، القدس، 1984/9/29.

الدعوة إلى حد الترحيب، باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين النظام الرسمي الأردني الذي رحّب بمشروع ريجان للسلام، والنظام الرسمي المصري المتمسّك باتفاقيات كامب ديفيد. ورأوا في زيارة الرئيس مبارك إلى عمَّان، إعلاناً صريحاً عن عودة مصر إلى الساحة العربية، وأنها ذات مدلولات هامة في صالح القضية الفلسطينية لأنها خلقت معادلة جديدة في المنطقة، بل وأكّدوا أن الأسابيع القادمة سوف تشهد ميلاد جبهة جديدة تضم الأردن ومنظمة التحرير ومصر والعراق. ثمَّ قررت قيادة فتح دعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984 في عمَّان [1].

أما إسرائيل من ناحيتها: فقد رحّبت بالقرار الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر واعتبرته تطوراً ايجابياً، إذ ليس من مصلحتها أن تكون مصر في عزلة في العالم العربي، وأن من شأن هذه الخطوة، أن تؤدي إلى مساعٍ جديدة ربما بواسطة الولايات المتحدة وبمبادرةٍ منها، تستهدف تحقيق اتفاق سلام على الحدود الشرقية لها، كما ربطت أوساط إسرائيلية هذه الخطوة، بتصريح الرئيس ريجان حول تمسّكه بمبادرته السلمية التي أعلنها في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1982. أما الموقف الأمريكي فقد ظهر في تصريحٍ أذاعه وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر (Caspar Weinberger)، بعد زيارة قام بها في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، فقد جاء في تصريحه ثلاثة مؤشرات إيجابية: رغبة الحكومة الإسرائيلية في الانسحاب من لبنان، وخطوة الأردن الجريئة والشجاعة في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق. ومما عمَّق هذا الموقف الأمريكي، ما قاله الرئيس ريجان بعد أكثر من شهر في مقابلةٍ صحفية مع صحيفة واشنطن بوست (The Washington Post): أن بين التطورات المشجّعة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تدل على أن دولاً عربية أخرى ستحذو حذو مصر وتدخل في مفاوضات سلام مع إسرائيل، قرار الملك الأردني حسين استئناف علاقاته الدبلوماسية مع مصر، وقرار منظمة التحرير عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان وليس في دمشق، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق [2].

---

[1]- مجلة البيادر السياسي، 1984/10/13.

[2]- توما، منظمة التحرير، ص187.

ويبدو أن السياسة التي عملت الإدارة الأمريكية على تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط، كانت مبنيّة على تدجين المعتدلين العرب - حسب وصفها - في صياغة وتأييد وتشجيع خطة ناجعة، لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يرتبط بالأردن بشكلٍ ما؛ فبدأ الأردن ومنظمة التحرير بتشجيعٍ من مصر والسعودية استكشاف المدى الذي يمكن أن تذعن فيه القومية الفلسطينية، لتفضيل واشنطن لِما يُسمى بالخيار الأردني [1]. وكان العاهل الأردني يرى أن استقرار الأردن ونظام حكمه مهددان بالصراع الفلسطيني الطويل والذي يبدو أن لا نهاية له. أما السعودية والكويت وبقية أنظمة الحكم الخليجية: فقد كانوا يخشون من أن عدم وجود تسوية عربية - إسرائيلية، سيؤدي إلى انتشار قوى متطرفة معادية في العالم العربي، وكانت كل تلك الأنظمة تعترف بأن الولايات المتحدة هي مفتاح أي تسوية تقوم على أساس صيغة الأرض مقابل السلام. وكان المعسكر العربي المعتدل قد انضمَّ إلى تلك الاعتبارات ممثلاً في مصر التي كانت ملتزمة بقيود لا فكاك منها، بعملية سلام ترعاها الولايات المتحدة خلال المستقبل المنظور، وفي عرفات الذي كانت علاقاته بالمنشقّين عليه في حالةٍ يُرثى لها. وبينما كان عرفات يطوف أرجاء العالم العربي محاولاً حشد التأييد، كان الرئيس المصري يكرّس اهتماماً متزايداً لتشجيع عقد اتفاق بين المنظمة والأردن [2].

ويبدو أن الجهود العربية قد بدأت تؤتي أُكلها وأتت بعض ثمارها بالفعل في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني بعمَّان في دورته السابعة عشرة، وكانت مصر قد بذلت جهداً ملموساً لترتيب ذلك الاجتماع. وفي وجه وابلٍ من السباب والهجوم القاسي من سوريا وحلفائها من الفلسطينيين المنشقّين، أيّد المجلس الوطني من حيث المبدأ، عقد اتفاقٍ بين منظمة التحرير والأردن على وضع ترتيب كونفيدرالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، يُستخدم بدوره أساساً لسلامٍ عن طريق التفاوض [3].

وكان العاهل الأردني قد طرح على المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة السابعة عشرة، مبادرته التي تقوم على أساس نوع من الوحدة بين الأردن والكيان الفلسطيني المقترح، وذلك بناءً على المعطيات والمتغيّرات الموجودة على الساحات: الفلسطينية والعربية والدولية، مما

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص218-219.

[2]- المرجع السابق، ص241.

[3]- المرجع السابق، ص241-242.

يعني ضرورة التمسّك بالقرار (242)، باعتباره مدخلاً لأي تسوية سلمية عادلة تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وأنه الإطار الذي تجري ضمنه المفاوضات وليس شرطاً مُسبقاً، وبضرورة انعقاد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تحضره الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، وبقية الدول ذات العلاقة في الصراع العربي الإسرائيلي بما فيها منظمة التحرير[1].

وللتدليل على صحة ما سبق، فيبدو أن ثمار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية باتت تؤتي أُكلها بالفعل، فبينما كانت منظمة التحرير منهمكة بصد التحديات المختلفة في لبنان، كان الأردن يلقى تشجيعاً بطيئاً من جانب الإدارة الأمريكية، وأحياناً من جانب إسرائيل ومصر لكي يقوم بالدور الذي تخلّى عنه عام 1974، عندما بدأ الاتجاه إلى إجراء تسويات منفصلة. وهكذا حاول النظام الرسمي الأردني في زُهدٍ أحياناً، وفي حماسةٍ أكبر في أحيانٍ أخرى أن يحل محل الفلسطينيين في عملية التسوية، وأن يكون الوكيل عن أطرافٍ أخرى معنية في الحلول محل تمثيل فلسطيني مستقل[2].

ومهما يكن من أمر: فقد بدا واضحاً أن المجلس الوطني في دورته تلك كان يسعى لترميم ما أصاب العلاقات الفلسطينية العربية من خراب، أثّر على الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي أراد المجلس أن يعزّزها ويكرّس فاعليتها في إطار منظمة التحرير التي أكّد شرعيتها مجدداً، دافعاً عن هذه الشرعية كل ما أصابها من اهتزازٍ أو انتقاصٍ أو تشويه مُغرض[3].

وفيما يخص انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمَّان، اتخذ حزب البعث الحاكم في سوريا جانب المعارضة الجذّرية وصلت إلى حد رفع شعار إسقاط النظام الأردني، واعتبار ذلك مهمة ملّحة للجماهير الأردنية والفلسطينية معاً. ورأى أن ذلك الموقف من جانب منظمة التحرير، دليلاً على انحراف قيادتها اليمينية وتحالفها مع الرجعية العربية لتصفية القضية الفلسطينية، وشارك سوريا في ذلك المجال مؤتمر الشعب العامل في ليبيا. كما انقسمت الحركة الوطنية اللبنانية بين مؤيدٍ للموقف السوري مثل: الحزب القومي

---

[1]- الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، ص23.

[2]- رشيد الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص379.

[3]- بسيسو، **منظمة التحرير**، ص32.

السوري والحزب التقدمي الاشتراكي، ومن اتخذ موقف الحذر مع نقد النهج اليميني لقيادة المنظمة مثل: الحزب الشيوعي اللبناني، والحزب الشيوعي الأردني، وبعض الفصائل الناصرية. في حين لقي موقف المجلس الوطني الفلسطيني التأييد مشروطاً، بالضمانات التي تضمنتّها قرارات المجلس كل من: جبهة التحرير الجزائرية، والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب وتونس، وحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس [1].

ويبدو أن العاهل الأردني كانت له نظرة ثاقبة للمستقبل؛ فهو كان قد تقيّد من قبل بقرار القمة العربية في الرباط عام 1974، الذي أعطى منظمة التحرير الحق الوحيد والحصري في تمثيل الشعب الفلسطيني. ومن هنا كان تعاون الأردن مع المنظمة لازماً لاستكشاف إمكانيات خطة السلام الأمريكية التي طرحها الرئيس ريجان عام 1982. وكان من المتوقّع أن تقلل شرعية المنظمة الذائعة الصيت بين كل من العرب والفلسطينيين، من المعارضة لمشاركة الملك حسين في عملية السلام من جانب الدول العربية الراديكالية والرافضين الفلسطينيين. ويضاف إلى ذلك أن مشاركة المنظمة في أي مفاوضات من شأنها، أن تمهّد الطريق إلى مرونةٍ أكبر بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة؛ فالعاهل الأردني كان يُدرك أنه في حالة التوصّل إلى تسوية سياسية نهائية، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تصرُّ على الاحتفاظ ببعض الأراضي التي استولت عليها عام 1967 ولا سيما حول مدينة القدس، ومنظمة التحرير بما أنها تتحدّث باسم الشعب الفلسطيني، تستطيع أن تُمهر بخاتمها الموافقة على تنازلات من هذا القبيل، وهو ما لا قِبل للأردن به [2].

ويرى إميل توما: أن مجرد عقد دورة المجلس الوطني في عمَّان في مثل هذه الظروف يضر موضوعياً بنهج منظمة التحرير المعادي للإمبريالية؛ فالدورة: لم تكن اجتماعاً فلسطينياً شاملاً بل اجتماعاً فئوياً، شارك فيه قادة حركة فتح ومندوبو كوادرها والمتعاطفون مع فتح؛ فلم تشارك فيه وفود الفصائل الفلسطينية الأخرى، وحتى ممثلو المنظمات الشعبية مثّلوا قطاعاتها التي تتماثل مع فتح؛ فتلك المنظمات مثل: اتحاد عمال فلسطين واتحاد الكتَّاب

---

[1]- لطفي الخولي، **أوراق من الملف العربي، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام 2000**، ط1، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص143.

[2]- إميل ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص417.

والصحفيين الفلسطينيين، انقسمت على نفسها والقسم الآخر لم يشارك في الدورة. وكانت كلمات أغلب المسئولين والمندوبين في الدورة بمجموعها بمثابة تبيض لصفحة النظامين الأردني والمصري، بل وحاول بعض المسئولين والمندوبين، الزعم بأن مصر جمّدت التطبيع مع إسرائيل، وكأنها ابتعدت عن اتفاقيات كامب ديفيد، وهذا تشويه للواقع لأنه لم يحدث أصلاً. بل أكثر من ذلك: فإن أولئك الذين دافعوا عن النظام الرسمي المصري، تجاهلوا أن تلك الاتفاقيات لا تتعلّق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية فحسب، بل تربط مصر بإستراتيجية الهيمنة الأمريكية. ومما يدل على ذلك: أنه في أوائل تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، أي قبل أسبوعين فقط من انعقاد دورة عمّان، أجرت مصر مناورات عسكرية مع القوات الأمريكية المسلحة، أُطلق عليها اسم "نسيم البحر"[1].

لكن أعجب ما جرى خلال هذه الدورة، أن الملك حسين اتخذ من الدورة المذكورة، منبراً لتسويق مبادرته الأردنية الفلسطينية، التي تقضي بالتمسّك بالقرار (242) أساساً لتسوية سلمية عادلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام هو الشاخص الذي تستهدي به في أية مبادرة يخرجونها إلى العالم. والأعجب من الذي قاله العاهل الأردني: أن المسئولين الفلسطينيين خلال كلماتهم رفضوا القرار (242)، لأنه لا يتعامل مع الشعب الفلسطيني أو يقر حقوقه القومية بل يدعو إلى حل قضية اللاجئين، غير أنهم لم يرفضوا مبادرة العاهل الأردني وسمحوا لقرارات الدورة بإحالة موضوعها إلى اللجنة التنفيذية حتى تبت فيها. ولذلك فإن دورة المجلس الوطني التي عُقدت في عمَّان، لم تستطع أن تحقق إجماعاً عليها، بسبب تحفظ أكثرية مؤيدي ومناصري الحركة القومية العربية الفلسطينية من موعد وموقع وملابسات انعقادها، بل إن فلسطينيو الأراضي المحتلة انقسموا على أنفسهم ما بين مؤيدٍ لدورة عمَّان ومعارضٍ لها[2].

وفيما يخص اقتراح الملك حسين الخروج بمبادرة أردنية فلسطينية، لإجراء مفاوضات سلمية على أساس قرار مجلس الأمن (242)، وغياب رفض قاطع من دورة المجلس الوطني في عمَّان وإحالتها إلى اللجنة التنفيذية للبت فيها، فإنها تُعد مصيدة خطيرة لإيقاع منظمة التحرير فيها. ويبدو أن العاهل الأردني لم يتوانَ في استغلال الوقت. فبعد انتهاء الدورة زار

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص187-188.

[2]- المرجع السابق، ص188-189.

القاهرة في مطلع كانون أول (ديسمبر) 1984، وردد في خطابه أمام مجلس الشعب المصري اقتراحه، ثمَّ أصدر مع الرئيس المصري بياناً مشتركاً، أعرب فيه الجانب المصري تأييده للصيغة الأردنية الفلسطينية التي طرحها العاهل الأردني أمام دورة عمَّان للمجلس الوطني، ودعا جميع الدول العربية إلى إعلان تأييدها ودعمها لتلك الصيغة [1].

ويبدو حسب البعض: أن انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، كانت مجرد غطاء لتحركات ياسر عرفات السياسية، وفك العزلة العربية عن نظام الرئيس المصري مبارك [2]. والواضح: أن الرئيس المصري حتى قبل انعقاد دورة عمَّان والتطورات التي نشأت بعدها، أكثر من الدعوة إلى تحرّك عربي في اتجاه الولايات المتحدة بعد الانتخابات الأمريكية. وكان قد طالب قبل ذلك في حديثٍ أجراه مع صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية الصادرة في باريس في 24 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، بمبادرة فلسطينية عقلانية جديدة تساعد على حل القضية، واقترح على الفلسطينيين دراسة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريجان ومشروع فاس العربي ثمَّ طرح مبادرتهم، ويبدو أنه رأى في اقتراح الملك حسين مبادرة من هذا النوع تحتاج إلى تأييد القيادة الفلسطينية [3].

وفيما يخص بيان حسين - مبارك المشترك، فقد أكّد أيضاً على ضرورة عقد مؤتمر دولي لمعالجة القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، غير أن هذا الأمر حسب البعض: لا يتعدّى محاولة التضليل؛ فمبارك وخلال جولته الأوروبية في فرنسا وألمانيا الغربية صرّح في أكثر من مناسبة، أنه يؤيد فكرة عقد مثل هذا المؤتمر الدولي، ولكنه لا يرى فائدة من ذلك لأن الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان المشاركة فيه. ويبدو أن الخطوة التي كان ينتظرها كل من مبارك وحسين فهي الخطوة الأمريكية بتأييد أوروبا الغربية، وهذا ما أعربت عنه رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher) في أعقاب اجتماعها مع وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر في 8 كانون أول (ديسمبر) 1984، حيث قالت: أنها تعتقد بأن الإدارة الأمريكية ستطرح قريباً مبادرة جديدة بخصوص الشرق الأوسط. وأضافت: أن الملك حسين

---

[1]- المرجع السابق، ص191-193.

[2]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص39.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص193.

الذي كان في زيارة خاصة لبريطانيا؛ مستعد للقيام بدور هام في بعض الظروف المعينة، ويجب الاستفادة من طاقاته الهائلة [1].

وحسب إميل توما: فثمة أسئلة مُلحة تطرح نفسها في هذه المناسبة هي: (**لماذا صمتت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إزاء التحرك الأردني المصري؟ ولماذا لم ترفض اقتراح أو مبادرة الملك حسين بصورة قاطعة؟ ولماذا لم تتخذ أية خطوات لإجهاض نشاط الملك حسين المستمر؟**). علماً بأن آخر جولة من جولات هذا النشاط، كان اجتماع حسين – مبارك في مدينة العقبة الأردنية في 5 كانون ثانٍ (يناير) 1985، لبحث عقد قمة مصغّرة يشترك فيها ياسر عرفات. وكان مبارك قد ألحَّ على حسين تكثيف اتصالاته مع عرفات بهدف التوصّل إلى صيغة اتفاق، يقوم هو بدوره بطرحه على الرئيس الأمريكي ريجان في اجتماعهما الذي سوف يُعقد في آذار (مارس) من العام نفسه.

والإجابة على هذه التساؤلات حسب توما، تكمن في سياسة اليمين الفلسطيني الراهنة التي تؤثّر على مواقف اللجنة التنفيذية التي انتخبتها دورة عمَّان، ولا تتمثّل فيها الفصائل الفلسطينية باستثناء فتح. وقد عبّرت صحيفة (فلسطين الثورة) عن هذه السياسة في عددها الصادر في 15 كانون أول (ديسمبر) 1984، بأن تكتيك منظمة التحرير في خوض معركة المشاريع من الداخل لتعديلها وقت الضرورة، بحيث لا يسع العدو قبولها أو لتعطيل مفعولها وقت وصولها إلى ما، يشكّل خطراً على حقوق الشعب الفلسطيني. ولذلك فمن الممكن أن يتمَّ ترجمة هذا الكلام أو تفسيره بِما يعني القبول بالمشاريع الإمبريالية كمشروع ريجان على سبيل المثال، وتعديلها بحيث ترفضها إسرائيل، أو تعطيل مفعولها قبل أن تصل نقطة الخطر. وعلى ضوء هذا القول: فمن الممكن تخويل الملك حسين والرئيس مبارك صلاحية مفاوضة الإدارة الأمريكية، وبالتالي: فإن هذا التكتيك حسب توما سوف يصل بالقضية الفلسطينية إلى الهاوية.

وخلاصة القول حسب توما، فإن أصحاب هذا التفكير يتجاهلون أن التكتيك جزء من الإستراتيجية، وأن التكتيك الخاطئ يحرف الإستراتيجية وقد ينسفها. وتكتيك إسرائيل قائم على إستراتيجيتها التي ترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير، لذلك فإن قادتها لا ينتهجون تكتيكاً يحبط إستراتيجيتهم. وبناءً على ذلك: فالحركة القومية العربية

[1]- المرجع السابق، ص193.

الفلسطينية ليس بوسعها انتهاج تكتيك يتعارض مع إستراتيجيتها والمتمثّل في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، وليس بوسعها حتى على سبيل المناورة، الموافقة على مشاريع لا تؤكّد بوضوح كامل حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة [1].

وللتدليل على ذلك: فإنه بعد أن بات جلياً للقيادة الفلسطينية، أن لا الإدارة الأمريكية ولا إسرائيل راغبتان في التعامل مع منظمة التحرير، فإن الأمل في أن تفعلا ذلك: أو في احتمال إقناعهما بأن تفعلا ذلك قد ظلَّ يراود بعض القيادات الفلسطينية، كما راودتهم الرغبة في الاهتداء إلى دولة عربية للقيام بدور الوسيط. وكانت تلك الرغبة دافعاً إلى تبنّي منظمة التحرير للخيار الأردني من عام 1983، وإلى أن أبطله العاهل الأردني عام 1986. ومع ذلك فإن كامب ديفيد واستبعاد مصر من حسابات الفلسطينيين، قد وضعا حداً لفكرة اعتماد المنظمة على أي دولة عربية. غير أن ضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني بإزاء إسرائيل والولايات المتحدة، حمل زعماء المنظمة في كثيرٍ من الأحوال إلى العودة إلى هذه الفكرة فيما بعد؛ فبعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، تخلّت مصر عن أي دورٍ ما خلا عرضها لمساعيها الحميدة التي كانت بلا جدوى عملية. أما السعودية فقد بدت في صورة الدولة التي ليس لها أي تأثير على الولايات المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية، وكانت مشغولة بالحوادث التي تجري شرقها من خلال الحرب العراقية الإيرانية أكثر بكثير من انشغالها بشمالها الغربي. بينما كانت سوريا مُعْرِضةً دائماً عن السماح باستخدام نفوذها في أهدافٍ خلاف الأهداف السورية. أما القيادة الفلسطينية التي استحوذت عليها آمال التسوية ثمَّ صُدمت صدمة قاسية بالغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، فقد تحوّلت إلى الأردن في عام 1983، وبقدرٍ من الاقتناع عام 1985. غير أن الأمل الذي داعب المنظمة في التعلّق بالذيول الأردنية، قد تضاءل في مواجهة معارضة كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك قبل أن يُنهي الملك حسين اتفاقه مع الفلسطينيين مطلع عام 1986 [2].

[1]- المرجع السابق، ص197-198.

[2]- الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص382-383.

## ثالثاً: اتفاق عمَّان (اتفاق المصالح المتعارضة)

كان التيار الرئيسي في منظمة التحرير، قد تعرّض لخيانات شتّى من جانب الأنظمة العربية الرسمية: المصرية والسورية والسعودية، لذلك فإن الأمر حتّم عليهم التذرّع بالاعتماد على الذات. مما يعني ضرورة الاعتماد بصورة أكبر على الفلسطينيين الخاضعين تحت الاحتلال، والسعي لتحقيق تسوية سلمية تدخل تطلعاتهم في حسابها، وإعادة العلاقات مع الأردن بحيث تستطيع المنظمة بصورة أوثق الاقتراب من الأراضي المحتلة، وتنسيق الدبلوماسية مع الأردن، وكان نتيجة ذلك أن قبلت المنظمة بالخيار الأردني [1].

وكان ياسر عرفات قد توصّل والملك حسين إلى مشروع الاتفاق الأردني الفلسطيني في 21 شباط (نوفمبر) 1985، ورغم أن التفاصيل الكاملة لذلك الاتفاق لم يُكشف عنها، فإنه أكّد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين سيمارسون ذلك الحق عندما يتمكّنوا والأردنيين من تحقيق اتحادٍ كونفيدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية المرتقبة. وأكّد الاتفاق على حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والعمل على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى مفاوضات سلام تحت مظلة مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وسائر أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك [2]. لذلك يحلو للبعض القول بناءً على ذلك الاتفاق، أن منظمة التحرير التي صارعت طويلاً خصوصاً ضد سياسات الملك حسين لتبقى الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولتبقى الشخصية الفلسطينية بارزة ومستقلة في قرارها الوطني، فإنها بعد رمي البندقية والتخلّي عن فكرة التحرير الكامل لأرض فلسطين التاريخية، أدّت بالمحصّلة إلى أن اليمين الفلسطيني وضع القضية الفلسطينية برمتها تحت إبط الملك حسين [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص391-392.

[2]- لمزيد من التفاصيل، انظر: **نص اتفاق عمّان (11 شباط (فبراير) 1985)**؛ هالة مصطفى، **"الفلسطينيون أمام الحل الأردني"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 82، 1985، ص36؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص242؛ ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**، ص418-429؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص496.

[3]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص40.

وكان الشيء الذي لا يمكن إخفاؤه هو استمرار التزام عرفات بهدف الدولة الفلسطينية، بينما كان العاهل الأردني يأمل من ناحية أخرى في كسب قبول الفلسطينيين لشيءٍ أقل تحت مظلة كونفيدرالية. وقد أضعف هذا الخلاف الجوهري الانسجام الظاهر الذي كان يسود عندما اجتمع الزعيمان في شباط (فبراير) 1985، فقد كانت منظمة التحرير تتصوَّر أن المؤتمر الدولي ساحة ذات سلطات مُلزمة، وأنه سيكون ترتيباً متكافئاً والدور الأمريكي في وضع صيغة للسلام. بينما كان الأردن مستعداً للمضي إلى أبعد من ذلك لكي يرى الولايات المتحدة كوسيط، كما كان أيضاً أكثر استعداداً لاعتبار المؤتمر مجرد إطار عمل لمفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة. ويُضاف إلى ذلك أنه بينما كان استعداد منظمة التحرير لقبول القرارين: (242) و(338) مشروطاً باعتراف متبادل من الولايات المتحدة وكذلك إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإن الأردن حثّت على قبول القرار كخطوة رئيسية نحو بدء مفاوضات رسمية [1].

ويبدو أنه تمَّ الاتفاق بين الزعيمان على اختيار الأعضاء الفلسطينيين، الذين سوف يشاركون في مفاوضات السلام مع الأردن خلال انعقاد اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، والاتفاق على أنه في حالة نجاح الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية في إقناع الإدارة الأمريكية بمقترحاته، فإن على المنظمة القيام بخطواتٍ متقدّمة نحو المقترح الأمريكي المبني على الاعتراف المتبادل. وأن يقوم العاهل الأردني فيما بعد بزيارة الجزائر، وعرض الاتفاق الأردني الفلسطيني على الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والسعي لديه للتدخّل لإقناع بقية الدول العربية بأهمية الاتفاق لِما فيه من مصلحة للقضية الفلسطينية [2].

وكانت للخيار الأردني أربع مشكلات، تبيّن فيما بعد أنها جميعاً تستعصي على التذليل وهي[3]:

1- إنه أدّى إلى انشقاق سافر في صفوف الفلسطينيين، مما أدّى إلى امتصاص قوة منظمة التحرير ومصداقيتها.

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص242.

[2]- الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، ص231.

[3]- الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص392.

2- إنه أثار ثائرة النظام السوري الذي كان في وسعه أن يجادل وبصورة معقولة، بأن المنظمة تنحو نحو إجراء تسوية منفصلة تحت إشراف الولايات المتحدة تماماً، كما فعل الرئيس المصري أنور السادات من قبل.

3- كان للملك حسين أهدافه الخاصة من الارتباط بهذا الترتيب، وهي أهداف تتعارض تعارضاً تاماً مع أهداف الفلسطينيين.

4- إنه في حين منظمة التحرير ربما رغبت في التحرّك صوب تسوية تشترك فيها مع الأردن، إلاّ أن أيّاً من إسرائيل أو الولايات المتحدة لم تُبدِ اهتماماً بهذه الصيغة في أي وقتٍ من الأوقات.

وقد اعتبر البعض: أن الاتفاق الأردني الفلسطيني جاء كأهم حدث سياسي باعتباره نصف الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية، حيث إن قيامها يتطلّب توقعين: **عربي** يوقعه الأردن، **ودولي** توقعه إسرائيل [1]. بينما يرى البعض الآخر: أن التوقيع على ذلك الاتفاق يُعدّ تنازلاً جزئياً عن شرعية التمثيل التي قاتلت القيادة الفلسطينية طويلاً لأجلها، وبدا أن هنالك استغلالاً لشرعية منظمة التحرير في التنازل عمَّا يشكّل أساس شرعيتها؛ كممثلٍ للفلسطينيين ومجسّد لهويتهم الوطنية، فقد وافقت تلك القيادة على حضور أي مفاوضات للتسوية ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك، وارتبط بتوقيع هذا الاتفاق رجوع للحديث عن الكونفيدرالية التي بدت للكثيرين صيغة أخرى لمشروع المملكة العربية المتحدة [2]. وثمة رأيٌ آخر يبرر فيه توقيع ذلك الاتفاق، بأن الفلسطينيين كانوا على علمٍ مُسبق بأن ذلك الاتفاق، لن يحلَّ القضية الفلسطينية حلاً كاملاً، وليس برنامجاً سياسياً أردنياً فلسطينياً للعمل المشترك، وإنما هو بمثابة قاعدة واسعة يمكن الاستناد إليها في التحرُّك السياسي للطرفين نحو التسوية السلمية، باعتباره أول صيغة مقبولة للتعاون بين الأردن ومنظمة التحرير [3]. بينما اعتبره البعض: بأنه كان تحصيل حاصل لمراهنة عرفات على الحل الأمريكي الذي وعدوه به بعد خروجه من بيروت خريف 1982، وبتشجيعٍ من النظام الرسمي المصري [4].

---

[1]- الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "، ص328-329.

[2]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص35.

[3]- علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة حالة الأردن (1989-1999)**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص33.

[4]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

وبالتالي: فقد بدا اتفاق حسين - عرفات كخطوة رئيسية نحو الحل السلمي، ولكنها كانت محفوفة بالأخطار؛ فقد فضّل الملك حسين استعادة الضفة الغربية من دون عرفات، لكنه كان في الوقت نفسه: بحاجةٍ إلى تحالف مع منظمة التحرير؛ لإضفاء الشرعية على طموحاته في أعين العالم العربي، وكذلك لدى سكان الضفة الغربية الذين لا يزال معظمهم موالين لعرفات. ومن جانبه كان عرفات زعيم حركة فتح لا يُكنُّ وداً تجاه الملك حسين، ولكنه كان يرى فيه وسيلة ممكنة ليكسب من خلاله الدعم الأميركي لمنظمة التحرير والمشاركة في عملية التفاوض. ولذلك فكلاهما كان يريد استخدام الآخر كمطية للوصول إلى مبتغاه بطريقته، وكلاهما رأى أن الموافقة الأمريكية على اتفاقهما هي وسيلة لوقف بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية التي تزرع في الأراضي المحتلة. ولكن مناورة عرفات كانت مقتصرة على التزامات قد لا تأتي له، فقال: إنه لن يعترف صراحةً بإسرائيل قبل أن تعترف به بصفته رئيساً لمنظمة التحرير، والقبول بها في الساحة الدبلوماسية الدولية، حتى لا يتأثّر موقفه داخل مؤسسات وأُطر منظمة التحرير. وبالتالي: فإنه لن يأخذ زمام المبادرة للقبول بالقرار (242) الذي تُصر واشنطن صراحةً عليه، وهو شرط مسبق للنظر في إجراء حوار مع منظمة التحرير، ناهيك عن مشاركتها في الجهود الدبلوماسية [1].

ومع ذلك فإن اتفاق عمَّان يُعد بحق تطوراً عربياً مهماً، حيث قدِّم الخطوة الأولى التي انتظرها مؤيدو الحق العربي في العالم كله، لتوليد قوة الدفع اللازمة لاستئناف عملية السلام. كما أنه يقدّم بشكلٍ لا يكتنفه أي لبس أو غموض إرادة واضحة على التوجّه نحو السلام، وفقاً للأسس التي ارتضاها المجتمع الدولي سبيلاً لحل مشكلة الشرق الأوسط، وتطبيقاً للقرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية. وقد تجلّت تلك الإرادة الواضحة في المبادئ التي انطوى عليها اتفاق عمَّان، ثمرة الحوار الذي جرى على أعلى المستويات بين طرفين مؤهلين شرعياً للتوصّل إلى مثل ذلك الاتفاق. وكان الاتفاق قد حدد المبادئ التي يمكن أن تقوم عليها التسوية على النحو الآتي [2]:

1- الأرض مقابل السلام، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.
2- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

---

[1]- *Smith,* ***Palestine and the Arab-Israeli Conflict****, p. 285.*

[2]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص28-29.

3- حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ضمن كونفيدرالية (اتحاد كونفيدرالي)، تنشأ بين هذه الدولة والأردن بعد استرداد الأرض.

4- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

5- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

6- يعتمد الطرفان مقررات مؤتمري الرباط عام 1974، وفاس عام 1982، وجميع قرارات القمم العربية الخاصة بالقضية كأساسٍ للسعي المشترك.

7- يُعلن الطرفان قبولهما لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، مع التأكيد على الالتزام بما يلي:

أ- إن المنظمة أقرّت المبادئ التي اتفق عليها الشعب الفلسطيني ممثلاً في المجلس الوطني الفلسطيني كأعلى سلطة في المنظمة، وهي مبادئ حددتها الدورات المتعاقبة للمجلس وكان آخرها اجتماع عمَّان.

ب- إن السعي لتسوية سليمة لمشكلة الشرق الأوسط وفقاً للأسس التي تضمنها اتفاق عمَّان، إنما يتمشّى مع إعلان جنيف الذي أقرّته جميع الفصائل الفلسطينية، وكانت تلك الفصائل ممثلة في الوفد الفلسطيني برئاسة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، والذي اشترك في المؤتمر الدولي لمساندة الشعب الفلسطيني، والذي عُقد في جنيف فيما بين 29 آب (أغسطس) – 7 أيلول (سبتمبر) 1983.

ج- إن الدول العربية بدورها أقرّت تلك المبادئ نفسها في مؤتمر جنيف الذي عُقد تنفيذاً لقرارٍ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تبنّت الجمعية قرارات المؤتمر في كانون أول (ديسمبر) وخاصةً الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

د- إن التحفظات التي قُدّمت على الإعلان الختامي لمؤتمر جنيف كانت شكلّية في معظمها، ولم يتحفّظ من الجانب العربي سوى دولة واحدة هي: ليبيا، بينما أبدت 16 دولة أجنبية تحفظات، ترجع أسبابها إلى العلاقات التي تربطها إما بالدول العربية أو بإسرائيل.

وكان الملك حسين قد دعا إلى عقد اجتماع أردني - فلسطيني - أمريكي، غير أن العاهل الأردني لم يحدد بالضبط النتيجة التي يسعى إليها، ولم يكن في وسعه إلاّ أن يعتمد على أحد احتمالين: إما أن تُعدّل واشنطن موقفها بشأن الدولة الفلسطينية، أو أن تتنازل منظمة التحرير عن البقية القليلة النهائية من هدفها القومي. ويبدو أن إدارة الرئيس ريجان لم يكن همها سوى فصم أواصر عرى العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير، ودفع الملك حسين إلى التحرّك بمفرده نحو عقد تسوية مع إسرائيل حول الأراضي المحتلة [1].

وكانت دعوة العاهل الأردني لعقد ذلك الاجتماع، قد أتاحت الفرصة لإدارة ريجان لكي تشترك في اعتبارات إجرائية مقابل الاعتبارات الجوهرية التي تتعلّق بفرص صنع السلام. وفي نيسان (أبريل) 1985 وافقت واشنطن من حيث المبدأ رغم اعتراض إسرائيل على الاجتماع بوفد أردني فلسطيني، على ألاّ يضم أعضاء رئيسيين في منظمة التحرير أو تنظيمات المقاومة الأخرى. ورغم أن المسألة لم تُناقش بصفة مستمرة على أعلى مستويات الإدارة الأمريكية، فإن الدبلوماسيين الأمريكيين برئاسة ريتشارد ميرفي (Richard Murphy) مساعد وزير الخارجية لشؤون جنوب غرب آسيا، كرّسوا وقتاً طويلاً لتحديد الفلسطينيين الذين يمكن قبولهم للعمل كمندوبين لمنظمة التحرير بحكم الأمر الواقع من غير أعضائها. وبعد موافقة الإدارة الأمريكية على قبول أعضاء فلسطينيين من خارج المنظمة في الوفد الفلسطيني المقترح، عاد الملك حسين إلى الأردن لإجراء مشاورات مع القيادة الفلسطينية. وفي تموز (يوليه)، اتفقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح على عدة مرشحين لمناصب في الوفد المشترك، ومن ثمَّ تمَّ نقل تلك القائمة إلى واشنطن من خلال العاهل الأردني، مع منح الإدارة الأمريكية الحق في اختيار من تشاء من الأسماء الواردة في القائمة. ولكن سرعان ما بدأت الإدارة الأمريكية في التراجع عن موقفها؛ ففي تشرين أول (أكتوبر) بدأ المسئولون الأمريكيون يحاولون ايجاد نهج جديد، بالرجوع إلى خطة الملك حسين عن المؤتمر الدولي [2].

ونظراً للعقبات الأمريكية فلم يتم إحراز أي تقدم يُذكر، على الرغم من الحجج المصرية والأردنية التي قُدّمت لعرفات، لكي تكون مقبولة من قبل إدارة الرئيس ريجان. ويعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة كانت السبب الرئيسي لحالة الجمود السياسي في

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص244.

[2]- المرجع السابق، ص245؛ نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص33.

المنطقة؛ فتعامل الإدارة الأمريكية مع مبادرة حسين - عرفات بعدم مبالاة، مع إملاء الشروط على طرفٍ بعينه وهو الطرف الفلسطيني، جعل تلك الشروط تبدو واضحة في دعم إسرائيل بشكلٍ قاطع، بينما على الطرف الآخر: فقد وعد المسؤولون الأمريكيون العرب بأن تكون الولايات المتحدة جديرة بالوساطة، لكن مع عدم عقد مؤتمر دولي كما يطالب العرب، وأن ذلك - من وجهة نظرهم - هو أفضل وسيلة لاستعادة الأرض وتحقيق التسوية. ولقد توهمت معظم دول أوروبا الغربية ذلك مع واشنطن، بما فيها حكومة مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية. ولكسر الجمود السياسي في المنطقة، دعت تاتشر عضوين من حركة فتح وهم أيضاً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، للاجتماع معها في تشرين أول (أكتوبر) 1985. وكان هذا القرار قد تمَّ الإعلان عنه في منتصف أيلول (سبتمبر) كبادرة محسوبة، هدفت بريطانيا منها إلى إيجاد مسافة واحدة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي إشارة واضحة إلى الأميركيين بالذات الذين كانوا حتى الآن يرفضون التحدّث إلى منظمة التحرير، حتى تتوقف عن وضع العقبات والبدء في صنع السلام في الشرق الأوسط. ولقد أدلت تاتشر بهذا التصريح لتشجيع الرئيس مبارك والملك حسين في محاولاتهم لدعم عرفات، وذلك في الوقت الذي كان فيه الزعيمين العربيين في زيارةٍ إلى واشنطن. وفي خطوةٍ غير مسبوقة فإنهما انتقدا علناً السياسة الأميركية [1].

ويبدو أن زيارة العاهل الأردني، قد هيأت المناخ لأول تعبيرات غير حاسمة من واشنطن عن الاهتمام بالمؤتمر الدولي، ومن ثمَّ تحدّث الملك حسين علناً عن الاختلاف الجوهري بين الفكرة الأمريكية عن المؤتمر وفكرته هو شخصياً، بأن الإدارة الأمريكية قدّمت اقتراحاً يتعلّق بالمؤتمر الدولي، يقترح بأن يكون مؤتمراً بالاسم فقط، بينما يصرُّ هو على أن تكون للمؤتمر سلطات واضحة. وكان ثمة اختلافاً آخر مهم حول دور منظمة التحرير في ذلك المؤتمر؛ فالملك حسين يرى ضرورة القبول المسبق من جانب المنظمة بالقرارين: (242) و(338)، الذي ينبغي أن يكون كافياً لتأكيد اشتراكها في المؤتمر. وكانت الإدارة الأمريكية تتمسّك في البداية، بعدم التزامها بقبول اشتراك المنظمة حتى بمثل تلك الشروط. وفي تشرين ثانٍ (نوفمبر) أصدر ياسر عرفات تحت ضغطٍ من مصر والأردن بياناً سُميَّ بإعلان القاهرة، يُعلن فيه تبرُّؤ المنظمة من الإرهاب، وكل أعمال العنف خارج فلسطين. ورغم الوعد ببذل جهود عاجلة لردع أية انتهاكات لهذا الموقف، فقد تمَّ الإعلان "**على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة**

[1] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 286.*

**الاحتلال في الأراضي المحتلة**"، وقد فسّر المتحدثون باسم المنظمة ذلك، بأنه لا يستبعد القيام بأعمال مقاومة في الأراضي المحتلة أو في إسرائيل. وكانت الإدارة الأمريكية ترى بأنه عندما تتبنّى المنظمة علناً قبولها بالقرارين المذكورين، واستعدادها للتفاوض على السلام مع إسرائيل، وأنها تنبذ الإرهاب رسمياً فإن تلك الإدارة سوف تقبل بتوجيه دعوة لها لحضور مؤتمر السلام. وكان اشتراط الإدارة الأمريكية على المنظمة، بأن تبيّن بوضوح وبشكلٍ علني استعدادها للتفاوض مع إسرائيل بشأن السلام. ولمّا رأت القيادة الفلسطينية أن الإدارة الأمريكية غير جادة في بحثها عن السلام خصوصاً فيما يتعلّق بتأييد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ورغم الضغوطات الأردنية على المنظمة للقبول بالقرارين المذكورين، فإن عرفات رفض ذلك وأصرَّ على موقفه، رغم أن الأمريكيين خففوا فيما بعد من غلواء حدة موقفهم، وأعلنوا إمكانية تأييد صيغة "**الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني**"[1].

ولذلك فإن تردد عرفات في الاعتراف بإسرائيل قبل أي تسوية تفاوضية كان مناسباً للولايات المتحدة، فقد فضّل المسؤولون الأميركيون المحادثات الأردنية الإسرائيلية المباشرة دون منظمة التحرير، وبرعاية كان من المفترض أن يقوموا خلالها بالضغط على إسرائيل، لتقديم تنازلات إقليمية لتدلل على حسن نيتها للعرب. كذلك فإنهم كانوا يعارضون عقد مؤتمر دولي ليس فقط لمجرد أن منظمة التحرير ستشارك فيه، ولكن لأن السوفييت سوف يشاركون فيه بالضرورة. لذلك: فإن إدارة ريجان أرادت العمل على السيطرة على دبلوماسية الشرق الأوسط، لعرقلة أي دور سوفيتي في التسوية. أما في إسرائيل فإن حزب الليكود من جانبٍ واحد، كان يرفض فكرة أي محادثات بشأن الضفة الغربية، كما أن بيريز كان يرفض الخيار الأردني المدعوم أميركياً؛ فعمل الليكود والمستوطنين على عرقلة وتقويض احتمالات أي اتفاق[2].

وكان شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي، قد بدأ أواخر عام 1985 في التحدّث بشكلٍ ايجابي عن نوعٍ من المحفل الدولي، أو الرعاية الدولية لمفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة، وكانت شروطه المعلنة لعقد مثل هكذا مؤتمر بألاَّ يُفوّض في فرض حلول، وأن يعيد الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل قبل المؤتمر. وفي الوقت الذي حدث فيه

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص245-247.

[2] - *Smith,* ***Palestine and the Arab-Israeli Conflict****, pp. 285-286.*

تعديل في الموقف الإسرائيلي، بدأ وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Shultz)، يلوّح أيضاً بأن المعارضة السابقة من جانب حكومته لفكرة عقد مؤتمر دولي آخذة في التآكل؛ ففي 23 أيلول (سبتمبر) 1985 عرض شولتز بعض الأفكار على الملك حسين، الذي لم يكن في تلك اللحظة لديه اهتمام كبير بذلك. ولكن شولتز كان يتجه ناحية فكرة ترتيب نوعٍ ما من الاحتفال الدولي لتهدئة المخاوف العربية. وكان أيضاً قد بدأ في التفكير في كيفية إعادة صياغة مفهوم السيادة بما يستوعب تعقيدات العلاقات الملزمة لإسرائيل والفلسطينيين والأردن، وبدا له أن الأشكال المختلفة للسيادة المختلطة والمتداخلة، تمثّل وسيلة التغلّب على حالة الجمود السائدة بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة [1].

وفي ضوء تراوح أزمة الثقة بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية، ولمَّا رأى العاهل الأردني أن ليس هناك احتمالات مباشرة للمضي في مبادرة السلام المشتركة، فقد بدت الخلافات بينه بين القيادة الفلسطينية تبرز مرة أخرى. ففي 21 كانون ثانٍ (يناير) 1986 اتهم العاهل الأردني ياسر عرفات، بأنه انتهك تفاهماً سابقاً بينهما برفض قبول القرار (242)، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية قد وافقت على اشتراك منظمة التحرير في المؤتمر الدولي. لذا: أعلنت الحكومة الأردنية في 19 شباط (فبراير)، أن الملك حسين لم يعدْ يمكنه التعاون سياسياً مع القيادة الفلسطينية حتى تصبح كلماتهم ملزمة لهم [2]. ولقد رحبت إدارة الرئيس ريجان بقرار الملك حسين، وأعربت عن رغبتها في رعاية مباحثات إسرائيلية - أردنية خاصة [3].

وحسب قول غازي الصوراني: فيبدو أن عرفات اكتشف بأنه سيخرج من المولد بلا حُمُّص، وأن الملك حسين سيجني بمفرده الثمرة؛ فاضطر إلى التراجُع ممَّا وتّر العلاقات الرسمية الفلسطينية – الأردنية، حتى أن الأردن طلب إلى القيادي الفلسطيني خليل الوزير مغادرة أراضيه في تموز (يوليه) 1986، وعلى أثر ذلك جدد النظام الملكي في الأردن نشاطه في الضفة الغربية وقطاع غزة لتقوية نفوذه فيهما، مستقوياً بالنفوذ الإسرائيلي وعملائه أو أتباعه من بقايا الرموز العائلية والعشائرية الفلسطينية [4].

---

[1]- *George Shultz,* ***Turmoil and Triumph: My years as Secretary of state****, Scribner's, 1993, pp. 454-457.*

[2]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص249؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص500.

[3] - *Smith,* ***Palestine and the Arab-Israeli Conflict****, p. 288.*

[4]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

ومع ذلك لم تكن تلك المحاولة العقيمة بين الأردن ومنظمة التحرير دون فائدة مهمة، فعلى الرغم من أن المنظمة وجدت نفسها من جديد منعزلة على المسرح الدبلوماسي، فقد تبيّن المكان المركزي للقضية الفلسطينية، كما أن فكرة مؤتمر دولي قد قبلت به الدول العربية والاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية، وإن تمَّ رفضها بتفاوتٍ في الشدة من قِبل إسرائيل والولايات المتحدة، ثمَّ إن النقاش الداخلي لمنظمة التحرير حول الاعتراف بالقرار (242) وبتبعاته له قيمة تربوية هامة، مكّنت من إعادة تحديد السياسة الفلسطينية في نهاية الثمانيات من القرن الماضي [1].

ويبدو أن ثمة عوامل إقليمية دفعت القيادة الفلسطينية للبحث عن مخرج سياسي للقضية الفلسطينية، بخلاف العوامل الداخلية التي تحدثنا عنها؛ فزيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل عام 1977، وتوقيعه سلامٍ شاملٍ منفرد معها عام 1979 جعل تلك القيادة تستشعر الخطر المحدق بقضيتهم. ثمَّ كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران في شباط (فبراير) 1979، وما ترتّب على ذلك من اندلاع حربٍ ضروس بين إيران والعراق صيف عام 1980 والتي استمرت لثماني سنوات، وانقسام العالم العربي ما بين مؤيدٍ لهذا وذاك، واضطرار القيادة الفلسطينية للاصطفاف خلف العراق، رغم العلاقات المتميزة التي كانت بينها وبين أركان العهد الجديد في إيران، ثمَّ الغزو الإسرائيلي للبنان ومحاصرة بيروت في صيف عام 1982، وما أعقبه من إرغام الثورة الفلسطينية للتخلي عن أهم معاقلها المتاخمة للحدود الإسرائيلية؛ ففقدت منظمة التحرير بذلك آخر ورقة ضاغطة على إسرائيل. ثمَّ حرب المخيمات التي اندلعت عام 1985 بين التكتّلات اللبنانية التي كانت حتى وقتٍ قريب من أهم الحلفاء للفلسطينيين، وبين التجمعات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير [2]، مما أضرَّ كثيراً بموقف القيادة الفلسطينية في آخر ما بقي لها من تواجدٍ في الساحة اللبنانية؛ فبات تواجدها في المخيمات الفلسطينية في لبنان مكشوفاً

---

[1]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص501.

[2]- لمزيد من التفاصيل حول حرب المخيمات بين حركة أمل اللبنانية والقوات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات، انظر: أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص131-135؛ عبد الله محمد الغريب، **أمل والمخيمات الفلسطينية**، ط2، د. ن، 1988، ص71-74؛ **"حرب المخيمات، حلقة من مسلسل إنهاء القضية الفلسطينية"**، مجلة فلسطين المسلمة، عدد 2، السنة الخامسة، مارس 1987، ص2؛ حسين حجازي، محمد العلي، **الحرب على المخيمات من الواقع إلى الدلالات**، نيقوسيا، إصدار الإعلام الموحد. منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص15، 34، 90-92؛ فاطمة راسم، **تسع مصريات في المخيمات الفلسطينية، شهادات حية**، القاهرة، دار النديم للنشر والتوزيع والصحافة، 1988، ص3، 42.

بعدما فقدت الأنصار والحلفاء فيه. كل ذلك دعا القيادة الفلسطينية للبحث عن مخرجٍ سياسي يؤمّن لها البقاء في الساحة السياسية العربية، دون أن تلحق بها خسائر عسكرية إضافية في المستقبل، بعدما باتت تلك القيادة عاجزة عن صد المحاولات العربية المتباينة لجذب منظمة التحرير ضمن محاورها.

## رابعاً: سياسة التهميش الإقليمي والدولي لمنظمة التحرير

ومن نافلة القول: إنه بعد رحيل قوات الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982 وطرابلس عام 1983، فقدت منظمة التحرير القاعدة الصلبة التي كانت تقف عليها وازدادت الأعباء المالية، وواجهت صعوبات عدة في استيعاب قوات الثورة وعائلاتهم الذين رحلوا إلى بلدان عدة قبل الانشقاق، حيث ما لبث من غادر بيروت إلى سوريا، أن اضطّر للمغادرة والالتحاق بإخوانهم في البلدان العربية الأخرى، ثمَّ ما لبث أن عاد جزء منهم إلى لبنان. كما أن عدداً كبيراً من كوادر المنظمة، آثروا الهجرة إلى بلدان أوروبية نتيجةً للإحباط وخصوصاً بعد الخروج من طرابلس، نظراً للأعباء المالية التي تراكمت على المنظمة. ولذلك بات العمل المقاوم ضد إسرائيل من تلك البلدان صعب للغاية، نظراً لبعدها عن الحدود الفلسطينية. وبالتالي: كان لا بد من عودة جزء من قوات الثورة الفلسطينية إلى الساحة اللبنانية، غير أن أمر العودة لم يكن بالأمر اليسير، فقد كان ثمة شبه إجماع من القوة الفاعلة في الساحة اللبنانية برفض عودة قوات منظمة التحرير إلى لبنان، وعدم السماح للمنظمة بأن يكون لها أي دور سياسي أو قوات متواجدة على الأرض. وكان حلفاء المنظمة من الفصائل اللبنانية قد تمَّ ضربهم من قِبل سوريا أو هُمّشوا، ومن تبقّى منهم لم يستطع تأييد قوات المنظمة علناً، وكانوا في بعض الأحيان يقومون بتقديم الدعم اللوجستي سراً فقط، فكانت كل من تلك الأطراف الآتية ذكرها ولأسباب متباينة لا ترغب بعودة تلك القوات إلى الساحة اللبنانية وهم:

1- **سوريا:** التي كانت تفرض سيطرتها على شمال وشرق لبنان وبيروت وحتى نهر الأوّلي بداية حدود مدينة صيدا في الجنوب اللبناني، حيث كانت قواتها تعتقل وتطارد كل من تسميهم آنذاك بالعرفاتيين (أنصار عرفات).
2- **حركة أمل الشيعية:** التي كانت تسيطر على جنوب لبنان باستثناء مدينة صيدا ومخيماتها والضاحية الجنوبية من مدينة بيروت، حيث لم تسمح بتواجد قوات لمنظمة

التحرير في بيروت، وقامت بحرب المخيمات في بيروت كذلك عامي 1985 - 1986، ومنعت قوات المنظمة من التمدد جنوباً باتجاه الحدود الإسرائيلية.

3- **حركة فتح الانتفاضة:** التي منعت قوات المنظمة من التواجد في مخيمات الشمال والبقاع ومخيمات بيروت، وفيما بعد قصفت مخيمات بيروت وأخرجت منها قوات حركة فتح بدعمٍ سوري، ثمَّ توجّهت تلك القوات إلى مدينة صيدا ومخيماتها.

4- **قوات أنطوان لحد المدعومة من إسرائيل:** التي كانت تسيطر على ما عُرف بالشريط الحدودي الذي يحمي الحدود الإسرائيلية، ويمتد إلى شرق قرى مدينة صيدا.

5- **القوات اللبنانية المسيحية:** التي كانت تسيطر على بيروت الشرقية وقتذاك، والتي كان لها موقف مسبق من منظمة التحرير على أثر الحرب الأهلية، وإن كان ذلك لا يمنع في بعض الأحيان بعض كوادر المنظمة، من الدخول إلى لبنان عن طريق بيروت الشرقية للمرور إلى بقية الأراضي اللبنانية، وذلك بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية التي كان لها علاقة جيدة مع بعض الأطراف المسيحية المسيطرة على المنطقة الشرقية من بيروت، على خلفية التناقض مع سوريا.

6- **إسرائيل:** التي كانت راضية تمام الرضا عن وجود تلك السدود الخمسة الآنفة الذكر، والتي كانت: تحول بينها وبين قوات منظمة التحرير من العودة إلى جنوب لبنان.

ويبدو أن جزءاً آخر من قوات المنظمة تمكّن من دخول لبنان عبر البحر أو عبر سوريا، وكان الكثير منهم يُلقى القبض عليه من قِبل القوات السورية، كما استطاع جزءٌ ممن بقى من قوات المنظمة من العبور إلى لبنان والتجمّع في مخيمات صيدا، ومن ثمَّ تمددوا شرق مدينة صيدا (عين الدلب، القرية، جنسناية، الحسانية، وغيرها من قرى شرق صيدا)، وجنوب شرق صيدا (مغدوشة، حي السلام، ماريا، درب السين)، وفي مخيم الرشيدية قرب مدينة صور وهو أقرب المخيمات إلى فلسطين جغرافياً. ومن ثمَّ اضطرت تلك القوات العودة إلى المخيمات بعد أن فرض عليها الجيش اللبناني الانسحاب والعودة إلى المخيمات، والتي لا تزال حتى يومنا هذا على ذلك المنوال [1].

ومن نافلة القول: إنه ومنذ أواخر عام 1984 والنظام الرسمي السوري، تفنّن في مطاردة واعتقال وقتل كوادر حركة فتح الذين كان يُطلق عليهم اسم العرفاتيين، ثمَّ: أطلق

[1]- **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2010/12/25.

هذا النظام العنان لحلفائه وعلى رأسهم حركة أمل اللبنانية التي كانت تسيطر على مخيمات بيروت والجنوب اللبناني كله، باستثناء مخيمات: عين الحلوة، والمية مية قرب صيدا، والرشيدية قرب صور الذي حوصر وتعرّض لكل أنواع العذاب، مما أضطرَّ أهالي المخيم لأكل أوراق الشجر والحشائش، كذلك أهالي مخيمي: شاتيلا وبرج البراجنة اللذين اضطرّوا لأكل القطط والكلاب، نتيجةً لحصار حركة أمل والفصائل الفلسطينية المدعومة من سوريا [1].

وبقي الإشارة إلى أن الأزمة اللبنانية وما ترتّب عليها من تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية، قد وضعت أوزارها نهائياً بعدما تمَّ التوقيع بين الفرقاء اللبنانيون، على اتفاق الطائف برعاية سعودية في 30 أيلول (سبتمبر) 1989. وفيما يخص اللاجئين الفلسطينيين فقد جاء الاتفاق ليلغي الحق في الملكية العقارية، وأُزيلت من النقاش مسألة السماح بحق العمل والضمان الاجتماعي، كما أُبعدت قضية نشر الأمن اللبناني في المخيمات بعزلها عن بقية الأحياء اللبنانية؛ فأدّى ذلك كله إلى هجرة واسعة للفلسطينيين خصوصاً من مقاتلي حركة فتح إلى الخارج بحثاً عن حلول لتلك المشكلات، بعد أن قدّم مئات المقاتلين طلبات بحق اللجوء السياسي إلى الدول الاسكندنافية وغيرها من الدول الأوروبية. ومع وجود الأزمة المالية الحادة التي عانت منها منظمة التحرير, وموجة الانتقادات الواسعة فيما يتعلق بالفساد المالي, وسوء الإدارة والهيمنة والشللية والقرارات الفردية ووجود مخالفات ضخمة في كل أنشطة المنظمة؛ فانكمش العدد الديموغرافي الفلسطيني الموجود باستمرار على الأراضي اللبنانية، بما يُقدّر ما بين 175 و 225 ألف نسمة بدلاً من المتعارف عليه تسجيلاً والبالغ 400 ألف لاجئ ونيّف [2]. كما أن اتفاق الطائف: لم ينص على أي بندٍ يخص وضع الفلسطينيين في لبنان، إلاَّ من خلال النص الذي يدعو إلى حل ونزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية، حيث أكّد مسئولون فلسطينيون، بأن الفصائل الفلسطينية في لبنان، سلّمت بعد قرار حل الميليشيات اللبنانية عام 1991 إلى الجيش اللبناني كافة الأسلحة الثقيلة، ما يعني أن الفصائل ستحتفظ فقط بالسلاح الخفيف، الذي يبرر الفلسطينيون حمله بتمسّكهم بالمقاومة ومواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل عليهم في لبنان. ويُضاف إلى ذلك: أن السلطات اللبنانية رفضت توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في مقدمة الاتفاق، والذي

---

[1] - **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2011/8/7.

[2] - ألبير منصور، **موت جمهورية**، بيروت، دار الجديد، 1994، ص243؛ سهيل الناطور، دلال ياسين، **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007، ص9؛ أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص135-136؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

صار جزءاً من الدستور اللبناني، وأكّدت أنه أمر مستبعد للغاية؛ فالتوطين بات مسألة مرفوضة ويُجمع عليها كافة اللبنانيون وإن تعددت الأسباب [1].

ومهما يكن من أمر: فإن القيادة الفلسطينية الرسمية، استطاعت لعب دور الحياد نوعاً ما أمام الخلافات التي عصفت بالمنطقة العربية، في الوقت الذي كانت زيارة عرفات لمصر عام 1983 من وجهة نظر العرب كسراً لحاجز المقاطعة العربية لمصر بعد توقيع حكومتها لاتفاقيات سلام مع إسرائيل. الأمر الذي أدخل منظمة التحرير في أزمة على المستوى العربي، فحسب ما قاله غازي الصوراني: بأنه رغم أن قمة فاس العربية طرحت المشروع العربي للسلام كمؤشرٍ وبداية لفك الارتباط ما بين الأردن والضفة الغربية، إلاَّ أن ذلك أدّى إلى زج المنظمة بأعباء إضافية، ووفّر لها مناخاً جيداً نحو توجهها للتفاوض السلمي. ولكن الأعوام التي تلت ذلك: وحتى عام 1986، أُعتبرت سنوات ركود وتراجع غير مسبوق للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير على المستويين الإقليمي والدولي، لدرجة أن عدداً غير قليل من العواصم لم تعد تستقبل ياسر عرفات كما كان في السابق، ولم تعد ترغب في استقباله [2].

وكذلك الأمر فإن التوتّر الشديد ساد العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير وصل إلى مرحلة متقدّمة، فحرّضت الحكومة الأردنية عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) أحد قادة حركة فتح على الانشقاق على حركته، ثمَّ أردفت ذلك بخطوةٍ أخرى أكثر دراماتيكية بطرد خليل الوزير (أبو جهاد) القائد الفتحاوي والرجل الثالث في منظمة التحرير، وإغلاق مكاتب المنظمة في الأردن. وفي ذلك قال صلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في المنظمة: "**إن الأردن كان يهيئ منذ زمنٍ للتشويش على المنظمة وقيادتها، وقد ارتأت الأردن استخدام أبو الزعيم لبث الأكاذيب وتشويه صورة القيادة الفلسطينية... وأن الملك حسين أوقف التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأسباب ذلك إرادة الملك حسين أن يكون ناطقاً رسمياً وممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ وبذلك يجب تفويضه للتحدّث في مصير القضية الفلسطينية، ويحدد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني**" [3].

---

[1] - عمر فارس أبو شاويش، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، موقع دنيا الوطن، 2006/3/23؛
http:// www.pulpit.alwatanvoice.com/content-41157.html

[2] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص73-74.

[3] - "**مقابلة مع صلاح خلف**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 164-165، بيروت، 1986، ص4.

ويبدو أن ما سبق ذكره: تزامن مع الانفتاح العربي صوب إسرائيل والتطبيع معها، والذي بلغ ذروته في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز للمملكة المغربية ولقائه بالعاهل المغربي الحسن الثاني في عام 1986، والذي اعتبرته بعض الجهات سعياً لفك عزلة إسرائيل وتشديد الخناق على منظمة التحرير؛ فعادت تلك الزيارة سلبياً على القضية الفلسطينية بشكلٍ عام [1].

وكان الملك حسين قد أظهر في وقتٍ مبكر من عام 1986، اهتماماً متجدداً بفكرة المؤتمر الدولي بعد حدوث الخلاف بينه وبين القيادة الفلسطينية، وكان العاهل الأردني يرى دائماً أنه في حاجة إلى منظمة التحرير أو سوريا لتوفير الغطاء لمحادثاته مع إسرائيل، وبما أن المنظمة باتت خارج الصورة، فقد كان من المهم تقديم حافز لسوريا لكي تساير أي جهود دبلوماسية. ومن هنا جاءت الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي من أي نوع، وكان ذلك يعني أيضاً بشكلٍ حتمي نوعاً من المشاركة السوفيتية. وكانت تلك مسألة لا يزال أنصار الرئيس ريجان غير متحمّسين لها، خشية أن يعود الاتحاد السوفيتي إلى منطقة الشرق الأوسط الذي غاب عنها عام 1973 [2]. وخلال فترة طويلة من عام 1986 ازدادت وتيرة الاتصالات بين الأردن وإسرائيل، فقد اجتمع العاهل الأردني مع وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين بالقرب من ستراسبورغ في شهر نيسان (أبريل) [3].

وفي موقفٍ لافت للانتباه: سعت الإدارة الأمريكية وإسرائيل خلال ما تبقّى من عام 1986، من تحسين وتلميع صورة العاهل الأردني بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ ففي آب (أغسطس) أعلن الملك حسين عن خطة خماسية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبلغ تكاليفها 1,3 بليون دولار كان سيحصل عليها من تبرعات دولية. وقام كل من الأردن وإسرائيل بالتشجيع على إنشاء روابط القرى كمصادر بديلة عن منظمة التحرير، تحل محل القيادة الوطنية ذات الاتجاه الموالي للمنظمة في الضفة الغربية. فقد شهدت أواخر أيلول (سبتمبر) وأوائل تشرين أول (أكتوبر)، تعيين رؤساء للبلديات العربية في ثلاث مدن في الضفة الغربية. وفي تشرين ثانٍ (نوفمبر) تمَّ افتتاح فرعٍ من بنك القاهرة عمَّان في مدينة

---

[1] - المرجع السابق، ص10-11.

[2] - *Peter W. Rodman, "**Middle East Diplomacy after the Gulf War**", Foreign Affairs, Vol. 70, spring 1991, pp. 10-18.*

[3] - *Adam Garfinkle, **Israel and Jordan in the shadow of war: Functional Ties, and futile Diplomacy in a Small Place**, St. Martin's Press, 1992, pp. 128-129.*

نابلس، وهو أول بنك عربي تسمح إسرائيل بفتحه في الأراضي المحتلة منذ عام 1967. ويبدو أن تلك الخطوة قد أُتخذت على أساس اتفاق سري بين البنوك المركزية في إسرائيل والأردن، يسمح بإشراف مشترك على ذلك البنك؛ فأزعجت تلك الخطوة القيادة الفلسطينية كثيراً، لأن الفلسطينيين بذلك سوف يرون الفوائد المحسوسة التي تستطيع زعامة الملك حسين من جلبها لهم، ثمَّ تأسّست صحيفة موالية للأردن في القدس. كما وقدّمت الولايات المتحدة مساعدتها لِما أُطلق عليه "**تدابير نوعية الحياة**" القائمة على أساس، أن تحسين مستويات المعيشة سوف يُولّد الاعتدال السياسي بين الفلسطينيين. بل وأكثر من ذلك فقد اتخذَّ شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي خطوة أخرى، استهدفت تعزيز موقف العاهل الأردني، وذلك بتأييد فكرة عقد مؤتمر دولي يُستخدم كمظلة لمفاوضات مباشرة [1].

ويرى البعض: أن تلك التأثيرات والمتغيّرات الإقليمية أدّت إلى إضعاف منظمة التحرير التي وجدت نفسها في عزلة، مما دفعها: للاعتماد على نوايا الولايات المتحدة ودول الاعتدال العربي الذي ولَّد بدوره مزيداً من الضعف، الأمر الذي أثّر في اختلال موازين القوى المحلية. لذلك فإن منظمة التحرير لم تنعزل عن واقعها الإقليمي، بل أثّرت وتأثّرت به وبعوامله المتلاحقة منذ نشأتها، لتجد نفسها في خضم تلك المؤثّرات التي اتجهت بها من وحدانية الكفاح المسلح إلى التساوق مع مشاريع التسوية، ويمكن إجمال تلك المؤثّرات فيما يأتي:

1- الخلافات العربية- العربية، والصراع على احتواء منظمة التحرير، والتأثير على سياساتها كأداة في تصفية الخلافات العربية.
2- افتقاد الثورة الفلسطينية لقاعدة ارتكاز تنطلق منها وتحافظ بها على استقلالية قرارها الوطني.
3- هزيمة عام 1967 وبدء التفاعل العربي الرسمي مع مشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية.
4- تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن وإخراجها نهائياً من ساحته.
5- حرب عام 1973 وما تلاها من تداعيات.

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص250-251؛

*Yossi Melman & Dan Raviv, **Behind the Uprising: Israelis, Jordanians and Palestinians**, Greenwood Press, 1989, pp. 187-200; Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 288.*

6- معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979 التي حيّدت الدور المصري كشريكٍ فاعل وتحويله لدورٍ وسيط.

7- حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق عام 1980 وما تبعها من أحداثٍ جسام، انتهت بالاجتياح العراقي للكويت عام 1990.

8- حرب عام 1982 وتصفية قواعد منظمة التحرير في لبنان.

9- انشقاق حركة فتح على نفسها عام 1983 وما ترتّب على ذلك من انقسامٍ عام في منظمة التحرير، وخروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من لبنان للمرة الثانية [1].

10- التغييرات الجوهرية في موقف الاتحاد السوفيتي من الصراع العربي الإسرائيلي، وتبدل مواقفه من مبادرة السلام الأمريكية. وتراجع الاتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي وانكفائه إلى سياسة قطرية وإعادته صوغ علاقاته الإقليمية [2].

11- توجّه قيادة منظمة التحرير إلى مشاريع التسوية خصوصاً في مؤتمر القمة العربية في فاس عام 1982، بعد موافقتها على المبادرة العربية للسلام؛ وما أدّى إلى الانزلاق في تقديم مزيداً من التنازلات والهبوط في سقف المطالب الوطنية، كما حدث لاحقاً وحتى يومنا هذا.

12- الصراعات الفلسطينية الداخلية ونتائجها السلبية على مسيرة العمل المسلح [3].

ومما سبق من عوامل محلية وإقليمية ودولية، زاد من الضغوط على منظمة التحرير مع حدة الخلافات السياسية التي مزّقت أغلب العلاقات العربية، مما أدّى إلى تغيير الاتجاه السياسي لمنظمة التحرير في الخيار العسكري كخيار استراتيجي وحيد، إلى البحث عن وسائل سياسية ودبلوماسية لحل القضية الفلسطينية بالدخول في الحلول السلمية, والاعتراف بقراري مجلس الامن (242), و(338)، والتوجه إلى المفاوضات مع الجانب الأمريكي. والقبول بالحل السلمي لتحرير أي جزء من أرض فلسطين وتغاضياً عن فلسطين التاريخية, والقبول بقطاع غزة والضفة الغربية من نهر الأردن دون غيرها [4].

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص74-75.

[2]- **مقابلة مع محسن الخزندار**.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص75.

[4]- **مقابلة مع محسن الخزندار**.

غير إننا لا يمكن تجاهل الدور الإسرائيلي في لجم ثوابت منظمة التحرير بعد أن استغلّت اتفاقياتها السلمية مع مصر؛ فنجحت في تحييد الدور المصري المميّز سياسياً وعسكرياً، ومن ثمَّ تمكّنت بذلك من تأمين أهم جبهاتها التي كانت تسبّب لها إزعاجاً لثلاثة عقود من الزمن. وتلك حقيقة راسخة لا مراء فيها ولا يمكن التشكيك فيها، ومن تلك القاعدة انطلقت بإرياحية لإعادة ترتيب أوراق المنطقة حسب رؤيتها ومصالحها، من خلال تدبير المبررات المقبولة دولياً وإقليمياً في الانقضاض على منظمة التحرير في آخر معاقلها ومكامن قوتها، لتشن حربها ضد المنظمة في لبنان عام 1982، وتنجح في تمرير مؤامرتها في ظل صمتٍ عربي ودولي مريبين وكاملين؛ فنجحت في مهمتها بما يُرضي الجميع على حدٍّ سواء، لذلك فإن ذلك الصمت العربي كان شكلاً من أشكال التورُّط في عملية تصفية منظمة التحرير[1].

ومع تحليلنا للتأثيرات الإقليمية ومن ضمنها التأثير الإسرائيلي، فإنه لا يمكن تجاهل التأثيرات الداخلية الفلسطينية، والتي أسهمت نوعاً ما في إيجاد تربة خصبة لتفاعل التأثيرات الإقليمية، وبأن تؤتي أُكلها ومن ذلك:

1- الطريقة التي قادت بها القيادة الفلسطينية منظمة التحرير ومن ثمَّ هيمنتها المطبقة عليها؛ لم تكن الطريقة المُثلى لمجابهة الحركة الصهيونية وربيبتها إسرائيل التي ارتبطت بالولايات المتحدة القوة العظمى الأساسية في العالم[2].

2- جملة الأحداث والمؤثّرات التي أدّت لانقسام الوضع الفلسطيني على نفسه ما بين جبهة رفض وجبهة قبول، منذ تبنّي المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج المرحلي في دورته الثانية عشر عام 1974، الذي يُعد تراجعاً ملحوظاً عن السقف السياسي الذي تبناه الميثاق القومي ثمَّ: الوطني الفلسطينيين[3].

3- إن الأوضاع الداخلية الفلسطينية ومنذ تصفية التواجد الفلسطيني في الأردن شهدت انقساماً حزبياً سياسياً، أثّر بفاعلية على الوحدة الوطنية ومستقبل القضية الفلسطينية، مع التفرُّد والفردية في أسلوب اتخاذ القرارات داخل المنظمة، والذي اتّخذ في طابعه العام نظام الشلليّة التي أضعفت البناء والأداء المؤسساتي للمنظمة، والذي زاد تعمّقاً بعد عام 1982 بخروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان وتدمير

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص76-77.

[2]- المرجع السابق، ص78.

[3]- غسان الخطيب، "**المأزق القيادي الفلسطيني - أزمة راهنة أم استنفاذ دور تاريخي؟**"، موقع حزب الشعب الفلسطيني، www.palpeople.org/atmplate.php.

القاعدة المؤسسية للمنظمة، وتشتت ما تبقّى منها بين الدول العربية، وما تبع ذلك من أحداثٍ وانشقاقات. الأمر الذي منح النظام العربي فرصة، لإحكام قبضته على مخارج القرار الفلسطيني ومطبخه السياسي [1].

4- بعد خروج منظمة التحرير من لبنان وخسارة قاعدتها الأخيرة على خط التماس مع إسرائيل، لم يعد لقيادتها سوى الأراضي المحتلة كنقطة انطلاق لقواعدها ومؤسساتها وعملها، فانتقل مركز الثقل من الخارج إلى الداخل لتفادي خضوعها للنظام الرسمي العربي باختلاف مواقفه واتجاهاته [2].

وفي خضم تلك الأزمات المتعاقبة والمتلاحقة التي كادت أن تعصف بمنظمة التحرير، كان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة في عمَّان عام 1985 قد تجاوز مبدأ الإجماع الوطني في محاولةٍ لتطوير علاقات المنظمة بالأردن، وذلك في ضغطٍ من جانب قيادة المنظمة المستأثرة بالقرار السياسي الفلسطيني من جهة، بل وطالبت تلك الدورة بمواصلة الانفتاح مع مصر من جهةٍ أخرى، مما عمَّق مفاهيم الهيمنة والفردية ضد سياسة الإجماع الوطني، وأكثر من ذلك طالبت بالعمل على اتخاذ موقف عربي موحّد من أجل مساعدة مصر على العودة إلى جامعة الدول العربية. وتوصّل المجلس الوطني في 11 شباط (فبراير) 1985، لاتفاقٍ للتحرُّك المشترك مع الأردن، وموافقته غير المباشرة على القرار الدولي (242)، وقبول مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الأردن وهو ما تمَّ التعارف على تسميته (باتفاق عمَّان). الأمر الذي أعاد خلط الأوراق الفلسطينية من جديد والإعلان عن تشكيل إطار تنظيمي جديد، أُطلق عليه اسم (جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني) في 25 آذار (مارس) من العام نفسه، وقد ترأسه خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وضمَّت تلك الجبهة الجديدة كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، والصاعقة، وفتح الانتفاضة، وجبهة النضال الشعبي، واتخذت من دمشق مقراً لها واعتبرت جبهة الإنقاذ تلك، اتفاق عمَّان انخراطاً في مشروع الحل الأمريكي الاستسلامي [3].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص79.

[3]- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **النشأة والمسار**، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ط1، شركة دار التقدم العربي (بيروت)، الدار الوطنية الجديدة (مشق)، حزيران (يونيه) 2009، ص308.

وعلى الرغم من المواقف الليّنة والتنازلات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية، واستعدادها للمشاركة في مؤتمر دولي ضمن وفد أردني مشترك، مع تسوية ضمن اتحاد كونفيدرالي مع الأردن، بل واستعدادها لموافقتها المشروطة على القرار (242)، وشجبها ورفضها للإرهاب كما حدث في إعلان القاهرة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1985، فإنها لم تنجح في تغيير الموقف الأمريكي الرافض للحوار مع وفدٍ أردني – فلسطيني يضم أعضاء من منظمة التحرير، مشترطةً اعتراف الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها علناً وبدون شروط مسبقة، مع إعلانها وقف العمليات المسلحة. لكن الطامة الكبرى والصدمة المروّعة والتي عملت على ازدياد حالة الانقسام والتشرذم في الساحة الفلسطينية، تمثّلت في خطاب الملك حسين في 19 شباط (فبراير) 1986، والذي أعلن فيه وقف كافة أشكال التنسيق مع منظمة التحرير، محمّلاً إياها تعطيل التحرك السياسي على الساحة الدولية. وكما يقول المثل الشعبي: (رُبَّ ضارةٍ نافعة)، فقد كان لخطاب العاهل الأردني مردودٌ إيجابي على الساحة الفلسطينية، لأن ذلك الخطاب يعني في التحليل الأخير إلغاء اتفاق عمَّان، حيث بدأت مساعي الوحدة التي بذلها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 8 نيسان (أبريل) من العام نفسه، بطرحه مبادرة جديدة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي تكللت باجتماع ثلاثي بين حركة فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني في 6 أيلول (سبتمبر) في الجزائر. تمَّ التوصّل فيه إلى إعلان سياسي، شدّد على ضرورة تعجيل المساعي الهادفة إلى استعادة وحدة جميع الفصائل والقوى في إطار منظمة التحرير، مع رفض الحلول المنفردة والحزبية والمشاريع التصفوية كخطة كامب ديفيد، ومشروع الرئيس ريجان، والحكم الذاتي، والتقاسم الوظيفي، ورفض القرار (242)، والعمل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام الذي تشارك فيه المنظمة على أساس مستقل ومتكافئ، والتأكيد على أن اتفاق عمَّان لم يعد قائماً ولم يعد يشكّل أساساً لمنظمة التحرير ولتحرّكها[1].

وهنا يبرز تحول دراماتيكي في الفكر السياسي الفلسطيني متمثلاً في القبول بالقرار الدولي (242)، وذلك بعد أن كان من المحرمات فلسطينياً. ما يعني أن القيادة الفلسطينية بعد خروجها من بيروت أولاً عام 1982، ومن طرابلس ثانياً بعد أحداث الانشقاق

[1]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص351-352؛ مجلة شؤون فلسطينية، "**إعلان القاهرة**"، العدد 152-153، تشرين ثانٍ (نوفمبر) – كانون أول (ديسمبر) 1985، ص100-101.

الفلسطيني الداخلي عام 1983، باتت مضطرة- من وجهة نظرها - للتساوق مع الأطروحات السلمية مهما كانت نتائجها وعواقبها السياسية.

وحسب ما يذكر البعض: فإنه هنا يتضح مدى التناقض في سياسات قيادة منظمة التحرير وحركة فتح، التي توحي بالتلاعب على التناقضات وحسب الزمان والمكان للحدث؛ فبعيد تأكيدها على الاعتراف بالقرار (242)، والمشاركة بوفدٍ مشترك مع الأردن، وحل القضية الفلسطينية ضمن اتحاد كونفيدرالي في اتفاقها مع الأردن، وتأكيد ياسر عرفات في القاهرة على شجب الإرهاب، وإرسال رسالة للإدارة الأمريكية عبر الأردن تؤكّد ذلك؛ نجدها تأتي مع القوى الفلسطينية المعارضة لتنسف كل ذلك بإعلان سياسي رسمي. وهنا يتمحور سؤال أساسي: (**هل كانت قيادة منظمة التحرير، تستخدم قوى المعارضة كورقة تُلوّح بها للإدارة الأمريكية، تحقيقاً لمخططاتها الأساسية الباحثة عن كسب ود الإدارة الأمريكية؟**). فمن البديهي أنه يتضح بالفعل، أن القيادة الفلسطينية كان لديها مخطط منهجي يسير في نسق معين؛ وذلك في الوقت الذي كانت تبحث فيه بشتى السبل عن فتح قنوات اتصال مع إسرائيل. الأمر الذي أكّده محمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة المركزية لمنظمة التحرير بالقول: بأنه كان "**هنالك لقاءات حدثت مع حركة السلام الآن، وأخرى مع اليهود الشرقيين كفئةٍ يمكن أن تكون جسراً بين العرب والإسرائيليين. وقد عقدنا مع هؤلاء ثلاثة اجتماعات كبيرة، الأول: في رومانيا في 6 /11/ 1986، والثاني: في هنغاريا (المجر) في 12 /6/ 1987، والثالث: وهو الأهم في توليدو بإسبانيا في 5 /7/ 1989**" [1].

لذا يرى ذلك البعض: بأن ما ذكره محمود عباس يؤكّد حقيقة أن قيادة المنظمة كانت تتخذ من قوى المعارضة، ورقة تلوّح بها وقتما اقتضت الضرورة للضغط على الإدارة الأمريكية للقبول بفتح حوار مع منظمة التحرير، واستخدامها كرسالة تعني بأن لدى للفلسطينيين متطرّفون ويرفضون أي تنازل، وبأنه يمكن لهؤلاء أن يكونوا يوماً ما في مصاف القيادة الفعلية، وذلك كان حال لسان القيادة الفلسطينية في رسائلها غير المباشرة. كما ويؤكّد في الوقت نفسه هشاشة المعارضة الفلسطينية وسهولة انخداعها، وعدم قدرتها على التغيير، أو الفعل الحقيقي وكأنها تختبئ خلف رداء قيادة المنظمة لتستر عورتها أمام الجماهير، وتلجأ فقط للتنظير السياسي النقدي الذي أنبته جملة الأحداث المتتالية على

[1]- محمود عباس، **طريق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994، ص32.

الساحة الفلسطينية، وحتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993. فتلك المعارضة لم تستطع إفشال أية محاولة تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني بل كانت تنساق مع السيل الجارف، غير قادرة على الفعل سوى بالنقد النظري المغلّف بكلمة (**نعم**) لِما يجري؛ وإلاَّ ما كانت قيادة المنظمة لتتجرّأ على فعل ذلك وهو ما حدث بعد أن أُعلن بيان الجزائر عام 1986، ليشكّل مدخلاً لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة في الجزائر في 20 نيسان (أبريل) 1987، لترميم انشقاق المنظمة وجر جميع فصائلها باتجاه التسوية السلمية والتي أُطلق عليها دورة الوحدة الوطنية، دون أن يتمخّض عنها أي قرارات [1].

والحقيقة: فإن تيارات المعارضة داخل منظمة التحرير كانت من الضعف بمكان، بحيث أنها لم يكن بمقدورها ولو لمرةٍ واحدة تعطيل أية قرار تتخذه القيادة الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلّق بالحفاظ على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني وبقضيته المركزية، وقد استمرأت تلك المعارضة القبول دوماً بلعب الدور الثانوي الذي لا يقدّم ولا يؤخّر. ولو كانت تلك المعارضة جادة في مواقفها؛ لرفضت حضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني المتعاقبة التي يتم فيها اتخاذ قرارات مصيرية هم رافضون لها؛ كنوعٍ من الضغط على القيادة التي تستطيع تمرير ما تريد بحكم أن مناصريها الأغلبية في المجلس الوطني.

ومهما يكن من أمر: فإن عام 1986 كان عاماً مهماً بالنسبة لمنظمة التحرير وقيادتها السياسية؛ ففي ذلك العام اتضحت النوايا والأهداف الأمريكية والإسرائيلية، وذلك بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية في عمَّان في العام نفسه. فبعد أن وضع ذلك المؤتمر أوزاره قال مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) جملته الشهيرة والتي تبيّن النوايا الأمريكية: "**باي باي منظمة التحرير**" (Bye Bye PLO)، خاصةً وأن قيادة المنظمة عُوملت في ذلك المؤتمر بنوعٍ من الاستخفاف والتجاهل. وإدراكاً لتلك المخاطر كان على القيادة الفلسطينية إعطاء المزيد من الاهتمام للعمل في الأراضي المحتلة، ومنحها مساحة أكبر من الفعل والاهتمام على ضوء الضعف الذي عانت منه الساحة الخارجية.

وبحلول ربيع عام 1987، لاحت في الأفق فرصة تحقيق تقدّم ملموس في العملية السلمية، فقد كان الأردن قد عزز روابطه مع سوريا لدرجة أن مبعوثاً من الملك حسين اجتمع مع شولتز في 7 نيسان (أبريل) من العام نفسه، ليبلغه بموافقة سوريا على حضور

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات**، ص81؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص356؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص40.

مؤتمر دولي من النوع الذي يقترحه الأردن. وكان شولتز يشعر بنوعٍ من الارتياب في ذلك الأمر، إلاَّ أنه أدرك أن السوفييت ربما باتوا مستعدين للمساعدة [1]. ومن ناحيةٍ أخرى اجتمع الملك حسين مع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز سراً في لندن، لوضع المبادئ المتعلقة بعقد مؤتمر دولي، وتمَّ التوصّل بينهما إلى تفاهمات في 11 نيسان (أبريل). وأيّد الطرفان فكرة ألاَّ يكون للمؤتمر الدولي سلطات مطلقة فلا يستطيع أن يفرض آراءه، أو أن ينفض نتائج المباحثات الثنائية التي ستدور تحت مظلة المؤتمر. كما واتفق الطرفان على أن تكون للمؤتمر جلسة افتتاحية احتفالية يحضرها ممثلون عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والأطراف الإقليمية للصراع التي قبلت القرار (242). أما المسألة الشائكة وهي مسألة ماذا سيحدث في حالة وصول المفاوضات الثنائية إلى طريقٍ مسدود، أو ما يسمى مسألة الإحالة، فقد تمَّ الاحتيال عليها بدهاء في الوقت الراهن [2].

**وفي ختام هذا الفصل بالإمكان الوقوف عند بعض المحطات المهمة منها:**

- إن خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت، أدّى إلى احتدام الخلافات الفلسطينية الداخلية وتهافت القيادة الفلسطينية على برامج التسوية السلمية.
- إن السياسة التي عملت الإدارة الأمريكية على تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط، كانت مبنيّة على تدجين المعتدلين العرب، في صياغة وتأييد وتشجيع خطة ناجعة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يرتبط بالأردن كونفيدرالياً.
- إن انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، كانت مجرد غطاء لتحركات ياسر عرفات السياسية؛ ولفك العزلة العربية عن النظام الرسمي المصري.
- إن القيادة الفلسطينية توصّلت مع الملك حسين إلى مشروع الاتفاق الأردني الفلسطيني في 21 شباط (نوفمبر) 1985، الذي أكّد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، من خلال تحقيق اتحادٍ كونفيدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية المرتقبة.

---

[1] - *Shultz,* ***Turmoil and Triumph****, Chapter 44.*

[2] - وليام كوانت، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص525؛ هيكل، **المفاوضات السرية** (3)، ص183.

- إن التأثيرات والمتغيّرات الإقليمية التي حدثت حتى نهاية العام 1986، أدّت إلى إضعاف منظمة التحرير التي وجدت نفسها في عزلة، مما دفعها للاعتماد على نوايا الولايات المتحدة ودول الاعتدال العربي الذي ولَّد بدوره مزيداً من الضعف. لذلك فإن منظمة التحرير وجدت نفسها في خضم تلك المؤثّرات، تتجه من وحدانية الكفاح المسلح إلى التساوق مع مشاريع التسوية.
- إن المواقف الليّنة والتنازلات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية، واستعدادها للمشاركة في مؤتمر دولي ضمن وفد أردني مشترك، مع تسوية ضمن اتحاد كونفيدرالي مع الأردن، بل واستعدادها لموافقتها المشروطة على القرار (242)، وشجبها ورفضها للإرهاب كما حدث في إعلان القاهرة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1985، لم يؤدِّ إلى نجاحٍ يُذكر في تغيير الموقف الأمريكي، الذي اشترط اعتراف منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها علناً وبدون شروط مسبقة، مع إعلانها وقف العمليات المسلحة.
- إن تيارات المعارضة داخل منظمة التحرير كانت من الضعف بمكان، بحيث أنه لم يكن بمقدورها ولو لمرةٍ واحدة تعطيل أي قرار تتخذه القيادة الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلّق بالحفاظ على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني وبقضيته المركزية، فاستمرأت تلك المعارضة القبول دوماً بلعب الدور الثانوي الذي لا يقدّم ولا يؤخّر.

openkandil.com